الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون–تيارت–

كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير.

قسم: علوم المالية والمحاسبة.

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: المالية والمحاسبة

تخصص: مالية البنوك.

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطالبين:

بطاهر عبد الكريم

صحراوي عبد النور شرف الدين

تحت عنوان:

فعالية إدارة المخاطر كآلية من آليات الحوكمة في البنوك التجارية دراسة استبيانية

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

أ. لعروس لخضر	أستاذ محاضر	رئيسا للجنة
أ. بعلاش عصام	أستاذ محاضر	مشرفا ومقررا
أ. معاشي مليكة	أستاذ مساعد	ممتحنا

السنة الجامعية:2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلي برحمتك في عبادك الصالحين.

الله الحمد على ما أولى من نعم وما وفقنا من عمل نحمده ولا نحصي عليه الثناء على الرغم من كل الصعوبات والعقبات الا أن ثمرة جهدنا المتواضع قد أخرجت إلى النور بتوفيق من الله ورعايته فله عظيم الحمد وجزيل الشكر.

نتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى الأستاذ عصام بعلاش على قبوله الإشراف

على هذا العمل وعلى التوصيات والتوجيهات والملاحظات التي قدمها لنا فترة إعداد المذكرة كما نتقدم بالشكر إلى كافة الأساتذة من مرحلة التعليم الابتدائي إلى مرحلة التعليم الجامعي

وأساتذة كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير خاصة قسم علوم المالية والمحاسبة كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى الذين مدو لنا يد العون في الدراسة الاستبيانية. وفي الختام شكر خاص إلى كل من ساهم في إنجاز عملنا هذا من قريب أو من بعيد.

إلى كل هؤلاء. لكم منا تحية شكر وتقدير.

الإهداء

نهدي هذا العمل إلى الوالدين والأصدقاء والأحبة الكرام وكل من لهم فضل علينا من معلمين وأستاذة طيلة

مسيرتنا الدراسية.

بطاهر عبد الكريم

صحراوي عبد النور شرف الدين

الفهرس

العنوان	الصفحة
فهرس المحتويات	III
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال	VI
الاختصارات والرموز	VII
مقدمة	أ
الفصل الأول: الجانب النظري لفعالية إدارة المخاطر كآلية من آليات الحوكمة في البنوك التجارية	5
تمهيد	6
المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية	7
المطلب الأول: مفهوم الخطر والمخاطر البنكية	7
المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية	9
المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية	11
المطلب الرابع: مراحل إدارة المخاطر البنكي	12
المطلب الخامس: أساليب إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية	14
المبحث الثاني: حوكمة البنوك التجارية	15
المطلب الأول: تعريف الحوكمة	15
المطلب الثاني: أهداف وتحديات حوكمة البنوك التجارية	19
المطلب الثالث: خصائص ومبادئ حوكمة البنوك التجارية	23
المطلب الرابع: الركائز والفاعلون الأساسيون في حوكمة البنوك التجارية	26
المبحث الثالث: فعالية إدارة المخاطر كأداة لحوكمة البنوك التجارية	30
المطلب الأول: علاقة إدارة وحوكمة المخاطر والهدف من تطبيقها	30
المطلب الثاني: أساليب حوكمة المخاطر المصرفية	33
المطلب الثالث: دور المؤسسات والهيئات العالمية للحد والخفض من المخاطر البنكية	34

خلاصة الفصل	37
الفصل الثاني: الجانب التطبيقي لفعالية غدارة المخاطر كآلية من آليات الحوكمة في البنوك التجارية	38
تمهيد	38
المبحث الأول: وصف العينة واستجابتها	39
المطلب الأول: أسلوب وأدوات الدراسة الميدانية	39
المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات والوسائل الإحصائية	40
المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية	43
المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الإستبيان	51
المطلب الاول: الصدق والثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان	51
المطلب الثاني: تحليل محاور مجتمع العينة	55
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات بالانحدار البسيط	57
خلاصة الفصل	59
خاتمة	61
قائمة المراجع	65
الملاحق	67

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	توزيع الاستبيان	40
(02-02)	مقياس ليكارت الخماسي	41
(03-02)	المتوسطات وفق سلم ليكارت	42
(04-02)	توزيع العينة حسب الجنس	43
(05-02)	توزيع العينة حسب الفئة العمرية	44
(06-02)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	45
(07-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	46
(08-02)	توزيع العينة حسب تخصص علمي	47
(09-02)	توزيع العينة حسب المؤسسة الذين يعملون فيها	48
(10-02)	تحليل اسئلة المحور الاول	49
(11-02)	معامل الثبات Alpha cronbach للمحاور	51
(12-02)	صدق وثبات فقرات المحور الأول: أهمية إدارة المخاطر البنكية	52
(13-02)	صدق وثبات فقرات المحور الثاني: تأثير آلية الحوكمة	53
(14-02)	معامل الارتباط بين كل محاور الدراسة	54
(15-02)	محور أهمية إدارة المخاطر البنكية	55
(16-02)	محور تأثير آلية الحوكمة	56
(17-02)	نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الرئيسية	57
(18-02)	تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الرئيسية	57

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-01)	أنواع المخاطر البنكية.	10
(02-01)	مخطط لإدارة مخاطر البنكية	13
(03-01)	خصائص الحوكمة	21
(04-01)	ركائز الحوكمة المصرفية	26
(01-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس	43
(02-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية	45
(03-02)	توزيع العينة حسب المستوى العلمي	46
(04-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي	47
(05-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تخصص علمي	47
(06-02)	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة الذين يعملون فيها	49

الاختصارات والرموز:

BADR	Banque de l'Agriculture et du Développement Rural
BDL	Banque de Développement Local
BNA	Banque nationale d'Algérie
CAMELS	Capital Assets Management Earnings Liquidity Sensitivity
CNEP	Caisse nationale d'épargne et de prévoyance-Banque
CPA	Crédit Populaire d'Algérie
FSAP	Financial Sector Assessment Program
IFRS	International Financial Reporting Standard
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
(01-02)	الارتباط عند مستوى 0.01 لمحور أهمية إدارة المخاطر البنكية	72
(02-02)	الارتباط عند مستوى 0.01 لمحور تأثير إدارة المخاطر على حوكمة البنوك التجارية	73
(03-02)	الارتباط الكلي للمحاور	74
(04-02)	توزيع العينة حسب الجنس	75
(05-02)	توزيع العينة حسب الفئة العمرية	75
(06-02)	توزيع العينة حسب الخبرة المهنية	75
(07-02)	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	75
(08-02)	توزيع العينة حسب المؤسسة التي يعملون بها	76
(09-02)	توزيع العينة حسب التخصص العلمي	76
(10-02)	نتائج التكرارات وحساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحوري الدراسة (تحليل محاور العينة)	77
(11-02)	جدول ترددات العبارات لمحوري الدراسة	78
(12-02)	تحليل محور مدى فعالية إدارة المخاطر البنكية	83
(13-02)	جدول المتغيرات	84
(14-02)	نتائج معاملات الارتباط والتحديد	84
(15-02)	نتائج حساب معاملات فيشر ومربعات الانحدار ودرجة الحرية	84
(16-02)	معاملات الدراسة	84
(17-02)	الإحصائيات الكلية للدراسة	84

مقدمة

تشكل البنوك والقطاع المصرفي بشكل عام الركيزة الأساسية للاقتصاد في أي دولة، حيث تعكس سلامتهما الحالة العامة للاقتصاد. البنوك، بوصفها الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، تلعب دورًا محوريًا في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

في العقود الأخيرة، نما الاهتمام بمفهوم الحوكمة بشكل ملحوظ، خصوصًا بعد الأزمات الاقتصادية والمالية التي أثرت على دول شرق آسيا، أمريكا اللاتينية، وروسيا في التسعينيات، بالإضافة إلى الانهيارات المالية التي شهدتها الشركات الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية في والأزمة الاقتصادية التي واجهت أوروبا في السنوات الأخيرة. حيث أصبحت الحوكمة البنكية محور اهتمام كبير للهيئات التنظيمية والمنظمات الدولية على كل من المستويات الإقليمية والعالمية. فقد قامت منظمات اقتصادية رائدة وهيئات رقابية دولية، مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ولجنة بازل للرقابة المصرفية، بإصدار مجموعة من المبادئ الدولية التي تشتمل على معايير حوكمة للمؤسسات المالية والبنكية. هذه المبادئ أصبحت تمثل مجموعة من القواعد الدولية التي تتبعها الدول لضمان الحفاظ على استقرار أنظمتها المصرفية.

وبسبب تطور الاقتصاديات وتوسع العلاقات التجارية بين الدول تعقدا لعمليات التجارية وزيادة مخاطرها. يعود ذلك إلى نقص الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين والتحديات الجغرافية التي تواجههم. لذا، يلزم تدخل الهيئات المالية، وخاصة البنوك، لضمان السيولة الجيدة وتقليل المخاطر.

إدارة المخاطر البنكية أصبحت تحظى بتركيز كبير واهتمام واسع من قبل المصرفيين والسلطات النقدية. يهدف ذلك إلى صياغة استراتيجيات خاصة لدراسة هذه الظاهرة والتحكم فيها من خلال نظم إدارة المخاطر. يعتمد نجاح أي نظام إدارة للمخاطر على الالتزام بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية، وعلى استعداد البنك للتعامل مع التحديات العالمية المتغيرة.

أولا: إشكالية الدراسة.

إشكالية الدراسة تتمثل فيما يلي:

- **هل يساهم تفعيل إدارة المخاطر البنكية في حوكمة البنوك التجارية؟**

وللإحاطة بكامل جوانب الموضوع يتم طرح هذه الأسئلة الفرعية:

-هل هناك رقابة دائمة على العمليات والأنشطة اليومية للبنك، إضافة الى احترام اللوائح المتعلقة بالاحتفاظ بالسيولة؟

-هل تتم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعين داخليين وخارجين بصفة سليمة ودورية؟

-هل تعتمد إدارة المخاطر على التدقيق والشفافية في عرض القوائم المالية مما يسهم في تفعيل إدارة المخاطر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة.

للإجابة على هذه الأسئلة يمكن الانطلاق من هذه الفرضيات:

❖ **الفرضيتان الرئيسيتان:**

H_1 : يساهم تفعيل إدارة المخاطر بشكل فعال في حوكمة البنوك التجارية.

H_0 : لايساهم تفعيل إدارة المخاطر البنكية في حوكمة البنوك.

❖ **الفرضيات الفرعية:**

- هناك رقابة دائمة على العمليات والأنشطة اليومية للبنك، إضافة الى احترام اللوائح المتعلقة بالاحتفاظ بالسيولة.

- تتم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعين داخليين وخارجين بصفة سليمة ودورية.

-تعتمد إدارة المخاطر على التدقيق والشفافية في عرض القوائم المالية مما يسهم في تفعيل إدارة المخاطر.

ثالثا: أهمية الدراسة.

تكمن أهمية الدراسة في إبراز مدى أهمية إدارة المخاطر البنكية هل هي فعالة في البنوك التجارية خاصة وبروز دور الحوكمة البنكية في التعامل مع المخاطر في الوقت الحالي وتسليط الضوء على هذه المواضيع التي تمكن البنك من مواكبة التغيرات الحديثة الحاصلة في السوق والصمود في وجه المخاطر المختلفة المصاحبة لعمل البنوك والأجهزة المصرفية خاصة الجهاز المصرفي الجزائري.

رابعا: أهداف الدراسة.

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

-تسليط الضوء على المفاهيم الجوهرية للمخاطر البنكية، آليات إدارتها الفعّالة.

-إبراز الحوكمة ومفاهيمها الأساسية ودورها في التقليل من المخاطر البنكية.

-الدراسة الاستبيانية وتحليلها في محاولة إيجاد نتائج لصحة الفرضيات الموضوعة.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع.

- أهمية الموضوع في حد ذاته، حيث استحوذت حوكمة البنوك وإدارة المخاطر على اهتمام أغلب الأكاديميين والمتخصصين في هذا المجال.
- إثراء المكتبة الجامعية وإفادة الطلبة.

سادسا: الدراسات السابقة.

هناك العديد من الدراسات التي تطرقت لموضوع إدارة المخاطر والحوكمة في البنوك التجارية البعض منها فيما يلي:

1. حدو أمال، آليات الحوكمة في البنوك وإدارة المخاطر المالية (حالة البنوك التونسية)، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سيدي بلعباس، العدد02 (2021).

تعنى هذه الدراسة بتحليل دور آليات الحوكمة المؤسسية في البنوك وأثرها على التقليل من المخاطر المالية، بهدف تجنب الأزمات التي قد تؤثر على القطاع المصرفي وبالتالي على الاقتصاد العالمي

- ❖ إشكالية الدراسة: كانت إشكاليتها كالتالي "كيف يمكن للحوكمة بأن تكون أداة فعالة في إدارة مخاطرها من خلال تطبيق آلياتها المختلفة؟"
- ❖ أهداف الدراسة: بحث العلاقة بين آليات الحوكمة ومختلف المخاطر التي تواجه البنك مثل سلبية العلاقة بين مجلس الإدارة وخطر السيولة
- ❖ نتائج الدراسة:

؛ البنوك الأكبر حجما أقل عرضة لخطر السيولة.

؛ رأسملة البنك لها تأثير سلبي على خطر السيولة.

2. د معارف محمد وآخرون، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، **مجلة التكامل الاقتصادي، الجزائر**، العدد01، (مارس2019).

تستهدف هذه الدراسة استكشاف مساهمة الحوكمة في تعزيز إدارة المخاطر المصرفية، وتأكيد أهميتها كعنصر محوري في نظام الحوكمة بالمؤسسات المصرفية

- ❖ إشكالية الدراسة: "ما هو دور الحوكمة في ترشيد وتفعيل إدارة المخاطر المصرفية في البنوك؟"

❖ أهداف الدراسة:

؛ تحديد المنظور المفاهيمي العام لحوكمة البنوك.

؛ الوقوف على أهم المفاهيم الخاصة بالمخاطر وإدارة المخاطر في البنوك.

؛ إبراز وتوضيح دور الحوكمة في دعم ومساندة إدارة المخاطر بالوقوف على حوكمة المخاطر في البنوك التجارية.

❖ نتائج الدراسة:

؛ إلزامية الحوكمة في البنوك بين جميع الأطراف من مساهمين، إدارة تنفيذية، مجلس الإدارة وأصحاب المصلحة بمثابة ضمان لتماثل المعلومات وتحقيق المسائلة والإفصاح والشفافية وكذا زيادة الثقة بينهم.

؛ إدارة المخاطر البنكية هي بمثابة صمام أمان لعمل البنك، لذا يعتبر تسيير والتنبؤ و تحليل المخاطر أمرا في غاية الصعوبة في بيئة بنكية معقدة الأمر الذي يستدعي الكثير من الشفافية في القوائم المالية.

سابعا: منهج الدراسة.

استنادًا إلى المشكلة المحددة مسبقا والفرضيات المستخلصة منها، وبالنظر إلى طبيعة هذه الدراسة والأهداف المرجوة، فقد تم اختيار المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كأنسب منهجين لهذا النوع من البحوث. المنهج الوصفي يتيح لنا وصف متغيرات الدراسة، والتي تتمثل إدارة المخاطر فعاليتها كآلية من آليات الحوكمة في البنوك التجارية، بشكل دقيق ومفصل، سواء كان ذلك نوعيًا أو كميًا. كما يمكننا من خلال المنهج التحليلي تحليل العلاقات السببية بين هذه المتغيرات، وذلك بهدف الانتقال إلى الجزء التطبيقي من الدراسة. وقد تم اعتماد الاستبيان كأداة لجمع البيانات لتحديد مدى تأثير وقوة العلاقة بين المتغيرات المختلفة. بالإضافة إلى ذلك، استُخدمت أساليب الإحصاء الوصفي والاستدلالي لإجراء التحليلات الإحصائية والاختبارات، حيث تم الاعتماد على برنامج SPSS لمعالجة بيانات الاستبيان لملاءمته العالية لهذا الغرض.

ثامنا: حدود الدراسة.

هناك حدود مكانية وحدود زمانية للدراسة فأما الحدود المكانية كانت كل من وكالات البنوك التالية في مدينة تيارت:" BADR, CNAP, BNA, BDL, CPA"

أما الحدود الزمانية فكانت ما بين شهري أفريل وماي من سنة 2024.

تاسعا: هيكل الدراسة.

تم تنظيم البحث ضمن فصلين رئيسيين: فصل يتناول الجوانب النظرية وفصل ثاني يركز على التطبيق العملي. يسبق هذان الفصلان مقدمة تغطي الجوانب الهامة والإشكالية المتعلقة بالموضوع، بينما تليها خاتمة تلخص النتائج المحققة وتقدم مجموعة من التوصيات المبنية على هذه النتائج. وتأتي تفاصيل الفصول كما يلي:

-**الفصل الأول:** تناولنا في هذا الفصل أساسيات إدارة المخاطر والحوكمة البنكية حيث قسمنا الفصل الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان مفهوم إدارة المخاطر البنكية ويتناول مفهوم الخطر والمخاطر وأنواعها وأساليب إدارتها. المبحث الثاني بعنوان حوكمة البنوك التجارية يتناول هذا المبحث تعريف لحوكمة البنوك وأهدافها وتحدياتها وخصائصها ومبادئها والركائز والفاعلون الأساسيون فيها. المبحث الثالث فقد كان بعنوان فعالية إدارة المخاطر البنكية كأداة لحوكمة البنوك التجارية حيث تناول علاقة إدارة وحوكمة المخاطر والهدف من تطبيقها أساليب حوكمة المخاطر وكذا دور المؤسسات والهيئات للحد والخفض من المخاطر.

-**الفصل الثاني:** تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية والتي عبارة عن تحليل نتائج الاستبيان الموزع على عينة من البنوك في مدينة تيارت.

ختمنا الدراسة بخاتمة ضمت نتائج الدراسة وأهم التوصيات لعلها تجد سبلا لتطبيقها.

الفصل الأول

إدارة المخاطر وحوكمة البنوك

تمهيد:

إن القطاع البنكي يعتبر المحرك للاقتصاد في العالم لما له من أهمية في تمويل المشاريع الإستراتيجية و الضخمة و حتى المشاريع الصغيرة في جميع بلدان العالم و خاصة في الجزائر حيث يعتبر عنصرا لا غنى عنه في اقتصاداتها، فلا تتم أغلب المعاملات إلا عبره فهو يلعب دور الوساطة في عملياته التي يسعى من خلالها إلى الربح مثله مثل أي شركة داخل القطاعات الاقتصادية و يتميز عمل البنوك بالمخاطرة التي يجب تفاديها أو التقليل منها و هنا ظهر مفهوم إدارة المخاطر و الحوكمة خاصة بعد تعرض الكثير من البنوك العالمية إلى أزمات متعددة أدت إلى ضرر اقتصادي جسيم مس العديد من المؤسسات الأخرى التي تتلقى تمويلات من البنوك بل و حتى الأفراد على مستوى العالم هنا هذا ما أدى إلى ظهور مفهوم الحوكمة و الحاجة إلى تطبيق مبادئها في البنوك خاصة و تطبيق و إتباع أساليب إدارة المخاطر.

في نفس الإطار الذي سبق ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: حوكمة البنوك التجارية.

المبحث الثالث: فعالية إدارة المخاطر البنكية كأداة لحوكمة البنوك التجارية

المبحث الأول: إدارة المخاطر البنكية

إدارة المخاطر أصبحت ضرورية ضمن نشاط البنك وذلك لضمان استمراريته وللحد من المخاطر أو تقليلها، وقد اكتسبت إدارة المخاطر البنكية أهمية بالغة خاصة بعد تكرر الأزمات المالية والتغير والتطور التكنولوجيين.

المطلب الأول: مفهوم الخطر والمخاطر البنكية.

1.مفهوم الخطر:

هو مصطلح يستمد أصوله من الكلمة اللاتينية Rescas أي Risque حيث يشير المصطلح إلى حدوث تغير أو إنحراف عن الوضع المألوف أو المتوقع.[1]

2.تعريف الخطر حسب قانون النقد والقرض:

الخطر هو النتيجة غير المتوقعة وغير المرغوب فيها التي تحدث بسبب عوامل مختلفة. القوانين المصرفية تهدف إلى منع أو تقليل الخطر الذي يمكن أن يؤثر على البنوك والمؤسسات المالية. المادة 97 من قانون النقد والقرض الجزائري تنص على أن البنوك والمؤسسات المالية يجب أن تلتزم بمعايير الإدارة التي تضمن سيولتها وقدرتها على السداد للمودعين والآخرين وكذلك توازن هيكلها المالي. هذه المعايير تحددها مجلس النقد والقرض وفقا للظروف المحددة. إذا خالفت البنوك أو المؤسسات المالية هذه المعايير، فإن المجلس يمكنه اتخاذ إجراءات ضدها وفقا للمادة 114 من القانون. وبالتالي، يمكن

القول إن الخطر الذي تسعى القوانين المصرفية إلى تجنبه هو عدم قدرة البنك أو المؤسسة المالية على السداد للمودعين والآخرين مما يضعف من موقعها المالي[2] .

3.تعريف المخاطر البنكية:

المخاطر البنكية هي احتمالية التي تعرض البنك لخسائر غير متوقعة وغير مخطط لها يمكن أن تكون هذه الخسائر نتيجة لتذبذب العائد على استثمار معين أو أحداث غير متوقعة في البيئة الاقتصادية أو السياسية.[3]

---

[1] هيفاء غانية،إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي،مذكرة ماستر 2015/2014،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، ،ص10.

[2] عبد الرؤوف حلواجي، قواعد الحذر في تسيير المخاطر البنكية في القانون الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، العدد 2 , 2018 , ص 85.

[3] بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، إدارة المخاطر، دار النشر الوراق الأردن، الطبعة الأولى ص30

المطلب الثاني: أنواع المخاطر البنكية .

فيما يلي أنواع المخاطر التي تواجه البنوك وفقا لاتفاق بازل II وغيره من المصادر[1] :

مخاطر الائتمان: هي احتمالية عدم قدرة العملاء على سداد قروضهم للبنوك. هذه المخاطر تشكل أكبر تهديد للبنوك في جميع أنحاء العالم، وقد تسببت في أزمات مصرفية خطيرة في 131 دولة بين عامي 1975 و2000. لتقليل هذه المخاطر، يجب على البنوك استخدام التصنيف الائتماني، وهو طريقة علمية لتقييم جدارة العملاء الائتمانية ومدى قدرتهم على السداد.

1. **مخاطر السوق:** هي احتمالية حدوث خسائر بسبب التغيرات في أسعار الأصول والفائدة والعملات. هذه المخاطر تزداد مع تنوع وتعقيد الأنشطة المصرفية والمالية. لتقليل هذه المخاطر، يجب على البنوك اتباع استراتيجيات التحوط والتنويع والرقابة.
2. **مخاطر التشغيل:** هي احتمالية حدوث خسائر بسبب الأخطاء أو الاحتيال أو الفشل التقني أو القانوني في العمليات المصرفية. هذه المخاطر تزداد مع تطور التكنولوجيا والتنظيمات. لتقليل هذه المخاطر، يجب على البنوك اتباع معايير الجودة والأمن والامتثال.
3. **مخاطر السيولة:** هي احتمالية عدم قدرة البنوك على تلبية الالتزامات النقدية المستحقة. هذه المخاطر تزداد مع تقلب الطلب والعرض على السيولة في السوق. لتقليل هذه المخاطر، يجب على البنوك احتفاظ بمستوى كاف من الاحتياطيات النقدية والأصول السائلة.
4. **مخاطر الأنشطة أو العمليات المصرفية الإلكترونية:** هي احتمالية حدوث خسائر بسبب الاختراقات أو الاضطرابات أو الانقطاعات في الخدمات المصرفية الإلكترونية. هذه المخاطر تزداد مع توسع استخدام الإنترنت والهواتف المحمولة والبطاقات الذكية في العمليات المصرفية. لتقليل هذه المخاطر، يجب على البنوك اتباع سياسات وإجراءات الحماية والاسترداد.
5. **المخاطر الإستراتيجية:** هي احتمالية عدم تحقيق البنوك لأهدافها المرجوة بسبب اختيارات أو قرارات خاطئة أو غير ملائمة. هذه المخاطر تزداد مع تغير البيئة الخارجية والمنافسة والتوقعات. لتقليل هذه المخاطر، يجب على البنوك اتباع تخطيط وتقييم ومراجعة استراتيجية.

[1] نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية،بيروت , لبنان , 2005 , ص 22.

6. **مخاطر الالتزام والمخاطر القانونية والرقابية:** هي احتمالية حدوث خسائر بسبب مخالفة البنوك للقوانين أو اللوائح أو المعايير الخاصة بالممارسات المصرفية. هذه المخاطر تزداد مع عدم مراعات مجالس الإدارة والعمال لهذه اللوائح ومخالفتها، لتقليل هذه المخاطر، يجب على البنوك اتباع نظام داخلي للمراقبة والمساءلة والتدقيق.

الشكل (01-01): أنواع المخاطر البنكية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتمادي على (بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر المصرفية في تحسين الحوكمة المصرفية دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات النقود، البنوك، الأسواق المالية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المصرفية.

باعتبار أن ادارة المخاطر علما جديدا نسبيا فقد تم تقديم عدة تعاريف بطرق مختلفة إلا أنه هناك فكرة عامة وأساسية مشتركة بين مختلف هذه التعاريف.

1_التعريف الأول: هي مجموعة من الإجراءات التي تحد من المخاطر وتجعلها في حدودها الدنيا.

2_التعريف الثاني: هي إدارة تعرف وتستجيب لمختلف السلوكيات السلبية والانحرافات التي تحدث خلال عمل البنك وتقوم هذه الادارة بتصحيحها ومحاولة التقليل منها من خلال مناهج واعداد بعض الفرضيات.[1]

نظرا لتزايد سرعة العولمة المالية وتزايد المؤسسات المصرفية وتشابكها ومشاركتها في الأسواق المالية والتي أضحت بلا حدود. أصبحت محل اهتمام السلطات الرقابية حيث أصدرت معظم الوثائق المتعلقة بمحاور الرقابة وكيفية إدارة المخاطر البنكية من قبل لجنة بازل في منتصف التسعينات بل وحتى قبل لجنة بازل أصدرت بعض الهيئات الرقابية الوطنية وخصوصا في الدول المتقدمة أسسا للرقابة على جل أنواع المخاطر البنكية [2]

من هذه التعاريف يمكن أن نستخلص مفهوما لإدارة المخاطر البنكية حيث تعتبر مختلف الإجراءات والأسس الرقابية التي يجب إحترامها من قبل الإدارة العليا ومجالس الإدارة والعمال والعمل بها عند القيام بأنشطة البنك المختلفة واليومية وذلك لتفادي الأزمات التي قد تؤثر على الاقتصاد ككل باعتبار أن البنك عصب الاقتصاد.

---

[1] مهني بشرى، أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة المسيلة_, مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر , 2020 , ص 13.

[2] نبيل حشاد مرجع سبق ذكره.

المطلب الرابع: مراحل إدارة المخاطر البنكية.

تتمثل الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية فيما يلي:[1]

التعرف على المخاطر: يجب على البنكي أن يعرف أنواع المخاطر التي ترتبط بكل منتج أو خدمة يقدمها البنك، مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل.

تقدير الخطر: يجب على البنكي أن يحدد حجم ومدة واحتمالية حدوث كل نوع من المخاطر، وأن يأخذ في الاعتبار الوقت المناسب للقياس، والذي يؤثر على جودة إدارة المخاطر.

التحكم في المخاطر: يمكن للبنكي أن يستخدم ثلاثة أساليب للتحكم في المخاطر، وهي تجنب بعض الأنشطة المحفوفة بالمخاطر، أو تخفيض مستوى المخاطر، أو التخلص من تأثير المخاطر.

متابعة المخاطر: يجب على البنكي أن يضع أنظمة رقابية وتحكمية في مخاطر القروض ومعدلات الفائدة ومعدلات الصرف والسيولة والتسوية، وأن يحدد الحدود اللازمة لها .

كما يمكن تقسيم عملية إدارة المخاطر إلى ست عمليات رئيسية هي:[2]

- تخطيط إدارة المخاطر
- تعريف المخاطر
- التحليل النوعي والكمي للمخاطر
- تخطيط الاستجابة للمخاطر
- رقابة المخاطر وضبطها.

يجب ملاحظة أنه لا يوجد نظام إدارة مخاطر موحد يستخدمه جميع البنوك، لأن البنوك تختلف في تركيبتها وظروف السوق. لذلك، يجب على كل بنك تطوير وتصميم برنامج إدارة مخاطر خاص به يناسب احتياجاته وظروفه. على أي حال، فإن نظم إدارة المخاطر الجيدة لديها.

---

[1] بلخوجة الزهرة، قويدر الويزة، إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3_ دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 17 , العدد 01 , 2023 , ص 205

[2] بالعورة هجيره، بن رجم محمد خميسي، حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ة العلوم التجارية، سوق أهراس، المجلد، العدد 2 , 2018،ص100

الشكل (01-02): مخطط لإدارة مخاطر البنكية.

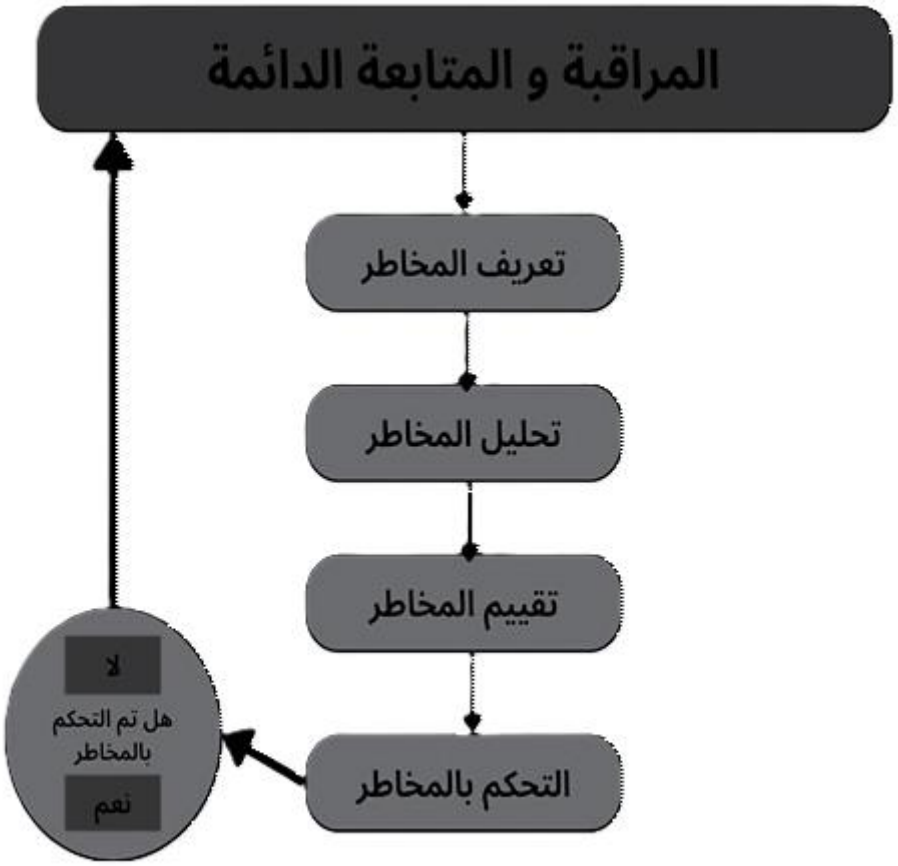

المصدر: (بالعورة هجيره، بن رجم محمد، حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، سوق أهراس، الجزائر، المجلد، العدد 2 ،2018، ص 100.)

المطلب الخامس: أساليب إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية.

البنوك الجزائرية تواجه مخاطر مختلفة في ممارسة نشاطها، مثل مخاطر عدم سداد القروض، أو تقلبات أسعار الفائدة، أو نقص السيولة. للتعامل مع هذه المخاطر، تلتزم البنوك الجزائرية باتباع مجموعة من القواعد والمعايير التي وضعها بنك الجزائر، والتي تتوافق مع التوصيات الدولية للجنة بازل للرقابة المصرفية. هذه القواعد والمعايير تهدف إلى ضمان أن البنوك تحتفظ بكمية كافية من الأموال الخاصة والأصول السائلة لتغطية المخاطر التي تتعرض لها، وأن تقوم بتقييم ومراقبة وتقرير هذه المخاطر بشكل منتظم. بعض من هذه القواعد والمعايير هي:[1]

1_رأس المال الأدنى: هو المبلغ الأدنى من الأموال الخاصة التي يجب أن تملكها البنوك والمؤسسات المالية للبدء في العمل أو الاستمرار فيه. هذا المبلغ يحدده بنك الجزائر بناء على نوع النشاط المصرفي، ويبلغ حاليا 10 مليار دينار للبنوك، و3.5 مليار دينار لبعض المؤسسات المالية الأخرى.

2_ نسبة الملاءة: هي نسبة بين الأموال الخاصة التي تملكها البنوك والمخاطر التي تتحملها. هذه النسبة تعبر عن قدرة البنوك على تحمل الخسائر المحتملة في حالة حدوث أزمة مالية. هذه النسبة تحددها اللجنة البازلية بنسبة 8% على الأقل، وتنقسم إلى نسبتين فرعيتين: نسبة الأموال الخاصة القاعدية (التي تشمل رأس المال والاحتياطيات)، ونسبة الأموال الخاصة الإضافية (التي تشمل الأرباح المحتجزة والديون الفرعية). بنك الجزائر يطلب من البنوك أن تحافظ على نسبة ملاءة إجمالية تزيد عن 9.5%، ونسبة أموال خاصة قاعدية تزيد عن 7%، وأن تشكل وسادة أمان من الأموال الخاصة القاعدية تزيد عن 2.5%.

3_نسبة السيولة: هي نسبة بين الأصول السائلة التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبتكلفة منخفضة، والالتزامات القصيرة الأجل التي يجب سدادها في حالة الطلب أو عند الاستحقاق. هذه النسبة تعبر عن قدرة البنوك على تلبية احتياجاتها من النقد في حالة حدوث ضغط على السحوبات أو السدادات. هذه النسبة تحددها اللجنة البازلية بنسبة 100% على الأقل، وتسمى بالمعامل الأدنى للسيولة. بنك الجزائر يطلب من البنوك أن تحافظ على هذا المعامل في كل وقت، وأن تبلغه بقيمته كل ثلاثة أشهر.

[1] عنيشل محمد، واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل (دراسة ميدانية لعينة من وكالات البنوك العاملة في ولاية غرداية BNA، CNEP ، ALBARAKA, BADR) مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ' تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية ' الجزائر سنة 2018, ص33.

المبحث الثاني: حوكمة البنوك التجارية

تعتبر الحوكمة مفهوما حديثا نال اهتماما واسعا في السنوات الأخيرة من خلال تطبيقها لتحقيق الجودة والتفوق في الأداء، ويشير مصطلح الحوكمة إلى المنبع أو السند الذي يعتمد عليه في إدارة الشركة أو الوحدة. وهي معايير الإدارة السليمة في الشركات والمنشآت في مختلف بلدان العالم، وواحدة من آليات إتمام عمليات التصحيح الإداري، وقد ازداد الاهتمام بمفهوم الحوكمة في العديد من الاقتصادات المتطورة والنامية خلال العقود القليلة السابقة

المطلب الأول: تعريف الحوكمة

1_ تعريف الحوكمة لغة

مصطلح الحوكمة كمفهوم يتضمن العديد من الجوانب يمكن إيجازها فيما يلي:[1]

– الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه والإرشاد.

– الحكم: وما يقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك

– الاحتكام: وما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات اخلاقية وثقافية وإلى خيرات ومن ثم الحصول عليه من خلال تجارب سابقة

التحاكم: طلبا للعدالة خاصة من انحراف السلطة وتلاعبها بمصالح المساهمين

2_مفهوم الحوكمة اصطلاحا

لا يوجد تعريف شامل وموحد لهذا المصطلح، فلقد تناولت الأدبيات الإدارية والمحاسبية والمنظمات العالمية عدد من التعريف من بينها

2_1 تعريف البنك الدولي

ربط البنك الدولي بين الإدارة الرشيدة لموارد الدولة وديمقراطية الحكم، عرّف البنك الدولي الحكم السيئ

على أنه شخصنة السلطة وعدم احترام حقوق الإنسان، واستشراء الفساد ووجود حكومات غير منتخبة وغير ممثلة. وعرّف الحكم الجيد على أنه الطريقة التي يتم من خلالها ممارسة السلطة في إدارة الموارد

[1] الطيب داودي، بن الزاوي عبد الرزاق، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 14 , مارس 2012 , ص 387

الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وجعل للحكم الجيد ثلاثة أبعاد: شكل النظام السياسي (الهياكل والمؤسسات)، إدارة العملية السياسية (اتخاذ القرارات من أجل استغلال موارد الدولة لتحقيق التنمية فيها)،

وقدرة الحكومة على تخطيط وتنفيذ السياسات المناسبة. وبالتالي، فإن تعزيز الحكم الجيد هو المقابل الطبيعي للحصول على مساعدات التنمية أو استثمارات من وكالات الإقراض، ومن ثم ربطه بتبنيّ الدول لسياسات جديدة.[1]

2_2 تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات، والتحكم فيها، وبأنها تختص بمجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها، أو مجلس مديريها، وشركائها، أو أصحاب المصالح الاخرين، المرتبطين بها(Stabeholden)، كما توفر حوكمة الشركات الهيكلة التي يتم من خلالها وضع أهداف الشركة، وتحديد وسائل تحقيق تلك لأهداف، ومراقبة أداء الشركة. وينبغي أن توفر الحوكمة الحوافز الملائمة للمجلس والإدارة، للسعي نحو تحقيق الأهداف التي تصب في مصلحة الشركة والشركاء[2].

2_3 تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC

على أنها النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها.[3]

2_4 تعريف الحوكمة حسب تقرير Cadburyعام 1992

" حوكمة الشركات هي نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب" .[4]

---

[1] سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، العدد 10 , جانفي 2015 , ص 199

[2] صلاح الدين زدايرية، الطيب كلاع، دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية، مذكرة ماستر 2022/2021, جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص 4

[3] نفس المرجع ص 4

[4] بولمعيز فضيلة، أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، مذكرة ماستر 2018/2017 , جامعة محمد الصديق بن يحي , جيجل , الجزائر , ص13

3 _ تعريف حوكمة البنوك التجارية:

تختلف التعاريف المتعلقة بالحوكمة في البنوك التجارية من بينها:

3_1الحوكمة في البنوك حسب تعريف لجنة بازل:[1]

هناك عدة تعارف لحوكمة البنوك التجارية حسب لجنة بازل نجد منها التعاريف التالية:

3_1_1 التعريف الأول حسب لجنة بازل:

هي الإطار الذي ينظم كيفي إدارة البنك من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا والذي يتحكم في كيفية أداء البنك للمهام التالية:

؛ وضع أهداف وخطط البنك مع مراعاة تحقيق العائد الاقتصادي الملائم للمالكين المؤسسين والمساهمين الآخرين .

؛ حماية حقوق ومصالح أصاحب المصالح (المساهمين والمودعين) المعترف بها .

؛ إدارة أعمال البنك اليومية .

؛ التزام البنك بالسلوكيات والممارسات المهنية السليمة والأمنة

3_1_2 التعريف الثاني لحوكمة البنوك التجارية حسب لجنة بازل2 هو:

تعني الحوكمة بصفة عامة الإدارة الرشيدة وتحديد العلاقة بين شركاء المصرف (مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة، الحكومة ..... الخ)، ومحاولة تلاقي تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح الجميع، ويضمن ادارة البنك وخصوصاً ادارة المخاطر بصورة واضحة وجيدة بما يؤمن المحافظة على استقرار النظام المصرفي.

3_1_3 التعريف الثالث حسب النظام البنكي الجزائري:

الحوكمة المصرفية هي مجموعة من المبادئ والآليات التي تضمن سير العمل المصرفي بشكل سليم وشفاف ومسؤول، وتحمي مصالح البنوك والمودعين والاقتصاد الوطني. بنك الجزائر هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن تطبيق الحوكمة المصرفية في الجزائر، وذلك بإصدار القوانين والأنظمة الخاصة بالنشاط المصرفي ومراقبة تنفيذها وفرض العقوبات عند الحاجة. وقد شهد النظام المصرفي الجزائري عدة إصلاحات منذ سنة 1990، حيث تم فتح الباب أمام البنوك الخاصة والأجنبية للعمل في السوق المحلي، وتم تعزيز

[1] حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار النشر اليازوري ,2013 , ص 13

الحوكمة المصرفية من خلال إنشاء لجنة مصرفية تابعة لبنك الجزائر وإلزام البنوك بتطبيق نظام رقابة داخلية وتعيين لجنة تدقيق وإعداد تقارير سنوية عن الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. ومع ذلك، لا يزال النظام المصرفي الجزائري يواجه بعض التحديات والمشاكل نتيجة لسوء الحوكمة في بعض البنوك، مما أدى إلى حدوث أزمات مالية خطيرة مثل قضية بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري. [1]

بناءً على التعاريف المذكورة، نفهم أن الحوكمة تشير إلى نظام شامل ومتكامل يحتوي على مجموعة من الوسائل والمبادئ والإجراءات التي تساهم في تنظيم العلاقة بين الإدارة وأصحاب الحقوق والمساهمين، بما يحقق مصلحتهم، ويتماشى مع أهداف البنك، كما تسعى إلى تقوية الرقابة وتأييد إدارة المخاطر في البنوك، وذلك لتطوير البنك وزيادة الربحية وإنجاز الأهداف المنشودة.

[1] عيشل محمد، واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مذكرة ماستر 2018/2017 , جامعة غرداية، غرداية، الجزائر، ص 28.

المطلب الثاني: أهداف وتحديات حوكمة البنوك التجارية

الحوكمة البنكية كنظام جاء بعد أزمات متتالية شهدها النظام البنكي العالمي كان و لابد أن تقوم على مجموعة من الغايات و الأهداف نجد منها فيما يلي.

1_ أهداف حوكمة البنوك.[1]

تسعى الحوكمة الى تحقيق جملة من الاهداف نذكر منها:

؛ جعل المعاملات المصرفية أكثر شفافية ووضوحا

؛ توفير آلية عادلة لحماية حقوق المساهمين والعمال والدائنين، عندما تواجه المؤسسة خطر الإفلاس.

؛ منع سوء استخدام السلطة لمصلحة خاصة على حساب المصلحة العامة

؛ تقييم مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحمله البنك.

؛ تعزيز قيمة المساهمين وزيادة القدرة التنافسية.

؛ ضمان إجراء مراجعة دورية للأداء المالي وإنشاء نظام رقابي مستقل على جميع العمليات البنكية.

؛ الدفاع عن حقوق المساهمين والمودعين وغيرهم من المستفيدين.

؛ تحسين الأداء الاقتصادي للبنوك وضمان احترام مبدأ الانفصال بين الملكية والإدارة.

؛ ضمان حق الإدارة في المحاسبة أمام أصحاب الحقوق في الشركات.

؛ ضمان النزاهة والمهنية لجميع العاملين في البنك على جميع المستويات، من مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين إلى أدنى موظف فيها.

؛ ضمان الكفاءة في إدارة البنك والإشراف عليها.

؛ تفادي الأزمات المالية وضمان الاستقرار المالي والمساهمة في التنمية الاقتصادية.[2]

---

[1] صلاح حسن السيسي، البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال ' معايير حوكمة المؤسسات المالية '، دار الكتاب الحديث، أولاد فايت، الجزائر، سنة 2020 , ص 53.

[2] أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، أطروحة دكتورة 2016/2015 , جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 101.

؛ توزيع الأدوار والمسؤوليات عبر هياكل تنظيمية محكمة ومتوازنة تحترم مبادئ الحوكمة

؛ تحقيق العدالة والشفافية والمسائلة في الإفصاح

؛ ضمان القيمة المقدمة لأصحاب المصالح من خلال فهم وتنفيذ استراتيجية تقنية المعلومات وإدارة المخاطر.[1]

2_التحديات التي تواجه تطبيق الحوكمة في البنوك

هناك مجموعة من التحديات التي توجه الجهاز البنكي لتطبيق الجيد للحوكمة، من بين هذه التحديات ما يلي:[2]

2_1 تركيز الملكية والهيمنة العائلة: هي حالة تسيطر فيها عائلات أو أفراد قليلون على البنوك، حيث تمتلك هذه العائلات أغلبية الأسهم أو لها أقارب ممتلكين، ونتيجة لذلك يشغلون أرفع المناصب في البنك، يصعب عليهم الفصل بين مجلس الإدارة والإدارة العليا "التنفيذية"، وهذا يشكل تحديًا لتنفيذ الحوكمة المؤسسية التي تطالب بهذا الفصل وتهدف إلى تحقيقه في تطبيقها، فكيف يمكن محاسبة مجالس إدارة تملكها عائلات أو أفراد هم المستفيدون الوحيدون منها. فمن هي العائلة أو مجموعة المساهمين التي ترضى بتقييم أدائها البنكي بشفافية وعلانية وتقبل العقاب إذا فشلت في مسؤولياتها، وهذا ما تدعو إليه الحوكمة المؤسسية التي ترتكز على مبدأ "الشفافية والإفصاح في العمليات البنكية والاستقلالية في الإدارة عن ملكية رأس المال.

2_2 الشفافية والإفصاح: تعاني القطاعات البنكية في الدول النامية ومن بينها العربية من نقص في الشفافية وضعف في الإفصاح المالي، رغم بعض التحسينات التي طرأت على الأطر القانونية والرقابية نتيجة للأزمات التي أصابت الاقتصاد العالمي والتي دفعت إلى محاولة تطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية، إلا أن الممارسات المخالفة لتلك المبادئ مستمرة، لأن التطبيق الجيد والممارسة السليمة لأساليب الحوكمة قد يعوق عمل البنوك بسبب عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وضعف الهيئات الرقابية، فمعظم المؤسسات البنكية في هذه البلدان ترفض الخضوع للمراجعة أو الرقابة المستقلة، فهي تشعر بالتهديد إذا كانت نشاطاتها معروفة للعامة، فهي لا تنشر إلا المعلومات التي تخدم مصالحها.

---

[1] معاريف محمد، شيخي مختارية، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، العدد 1 المجلد 7 , مارس 2019 , ص 34

[2] بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة دكتورة 2015/2014 , جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر، ص 169

2_3مشاركة وحماية المساهمين: وبما أن أغلبية المساهمين هم من العائلات المالكة لهذه المؤسسات المتحكمين في إداراتها، فإن هذه السيطرة تتجاهل حقوق المساهمين الصغار "ذوي الملكية الأقل"، فآلية مشاركة المساهمين الصغار تكون ضعيفة وغير فعالة في اتخاذ القرارات والحماية القانونية لهم غير

كافية، لأن القرارات الهامة مثل التعيينات والترشيحات لمجلس الإدارة تتم بواسطة المالكين لأكبر نسبة من الأسهم في البنك بناء على مبدأ الأغلبية دون الرجوع إلى المساهمين الصغار. وهذا يتعارض مع ما تنص عليه الحوكمة المؤسسية من مبادئ ومنها مبدأ المعاملة المتساوية لحملة الأسهم، ولذلك يصبح من الصعب تنفيذ الحوكمة في مثل هذه المجتمعات التي ترفض التغيير أو التحديث لأنظمتها الداخلية التي تعمل على أساس الطموح الشخصي.

2_4 القوانين والعلاقات: تواجه الدول النامية اليوم تحديًا كبيرًا وهو كيفية الانتقال من أنظمة تسيرها العلاقات إلى أنظمة مبنية على أساس القوانين، فنظام الحوكمة يتضمن مجموعة من القوانين الرسمية و غير الرسمية بالإضافة إلى ممارسات خاصة وعامة لغرض تنفيذ تلك القوانين، وتحدد هذه القوانين و الممارسات والآليات مجتمعة العلاقات بين الجهات الفاعلة في المؤسسات البنكية وبين المستثمرين و المهتمين، وعليه يمثل سوء الأنظمة المحلية في تلك المجتمعات أحد أكبر التحديات التي تعيق تطبيق الحوكمة. فكيف يمكن نجاح الحوكمة المؤسسية بقوانينها ومبادئها ما دامت المصالح والنفوذ هي المسيطرة.

2_5 البعد الثقافي: من التحديات التي تواجه البنوك في تطبيق نظام الحوكمة هو عدم وجود وعي كامل بأهمية هذا المفهوم خاصة عندما يكون هناك جهل من قبل مجالس الإدارات والإدارات التنفيذية للمؤسسات البنكية، بالإضافة إلى الثقافة المحلية التي ما زالت تنظر إلى قضايا الحوكمة المؤسسية على أنها قضايا ثانوية بسبب انتشار الملكيات العائلية، كما أن المنافسة بين البنوك نفسها تحث على اجتناب مبادئ الحوكمة من اجل إبقاء نسبة من الارباح.

3_ تحديات اخرى تواجه تطبيق الحوكمة في البنوك

ونذكر منها: [1]

3_1النقص في الإشراف التنظيمي: يؤدي غياب الرقابة الفعالة والإشراف التنظيمي إلى عدم وجود ضمانات كافية لحماية أموال المودعين من سوء إدارة المسؤولين والعاملين.

[1] خولة قرة، مقدم عسيرات، تحديات حوكمة الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء التوجهات المصرفية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عماري ثليجي، الأغواط، الجزائر، المجلد 06 , العدد 02 , سنة 2023 , ص 238

3_2 المعرفة المالية المحدودة للأفراد: يسهم ضعف الوعي المالي لدى الأفراد في توسيع الفجوة بين البنوك وأصحاب الودائع، الذين هم المصدر الأساسي لأموال البنوك.

3_3 نقص المعلومات: تفتقر البنوك إلى توفير معلومات كافية عن أنشطتها، وحتى المعلومات المتاحة للمستثمرين الكبار لا تعتبر كافية.

3_4 الضعف التكنولوجي والإداري: يعاني الجانب التكنولوجي والإداري في البنوك من نقص في الكفاءة صعوبة في مواكبة التغيرات العالمية.

3_5 الفساد في القطاع المصرفي: يعتبر الفساد المنتشر في النظام المصرفي مشكلة رئيسية.

3_6 ضعف الإفصاح والشفافية: يسود ضعف في الإفصاح والشفافية في البنوك.

غياب سوق مالي فعال: يؤدي الافتقار إلى سوق مالي متطور ونقص المعلومات إلى تعقيد الوضع.

المطلب الثالث: خصائص ومبادئ حوكمة البنوك التجارية

الحوكمة البنكية هي مجموعة من المبادئ ولديها الكثير من الخصائص التي تجعلها نظاما قويا و تتمثل هذه الخصائص و المبادئ فيما يلي:

1_خصائص الحوكمة البنكية:

تتمثل خصائص الحوكمة في :الانضباط، الشفافية، الاستقلالية، المساءلة، العدالة، المسؤولية، المسؤولية الاجتماعية

الشكل رقم (01-03) خصائص الحوكمة.

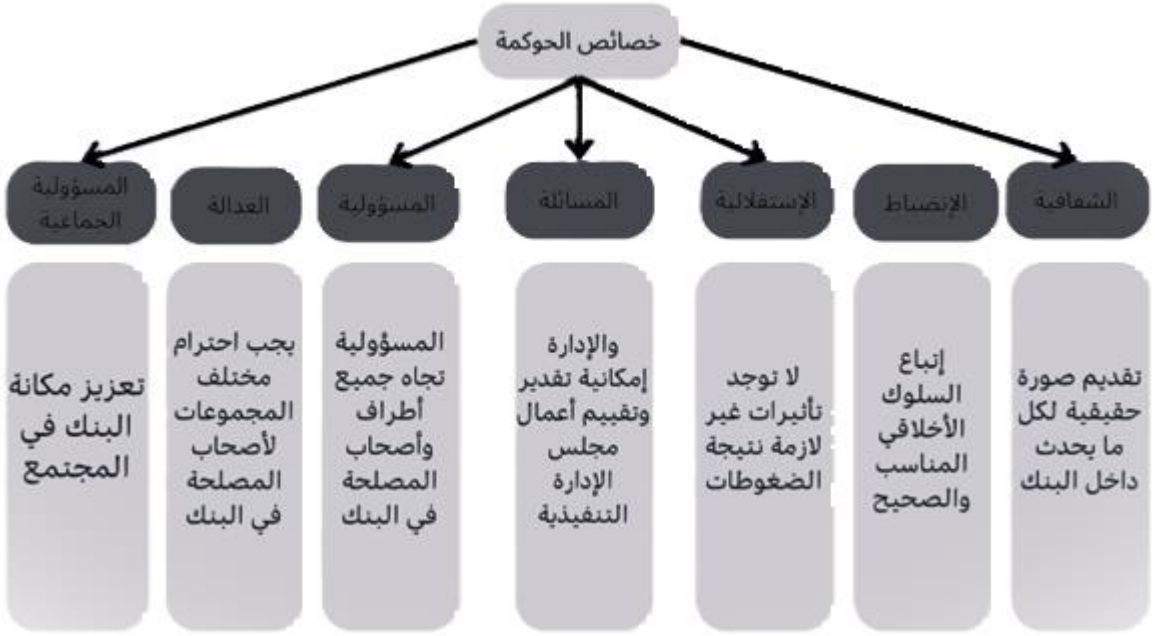

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر , 2005 , ص 23

2_مبادئ الحوكمة:

أصدرت لجنة بازل تقرير عن تعزيز الحوكمة في المصارف سنة 1999 م ثم أصدرت نسخة معدلة منه عام 2005 م وفي فبراير 2006 م أصدرت نسخة محدثة تتضمن مبادئ الحوكمة في المصارف وتتمثل هذه المبادئ في:[1]

2_1 المبدأ الأول: ينبغي أن يكون أعضاء مجلس الإدارة مؤهلين حسب المناصب التي يشغلونها،و لا يهم فهم واضح عن دورهم في حوكمة الشركات، إضافة، قدرتهم على الحكم السليم بشأن عمال المصرف.

2_2 المبدأ الثاني: ينبغي على مجلس المديرين المصادقة والإشراف على الأهداف الاستراتيجية

2_3 المبدأ الثالث: ينبغي على المديرين وضع وتعزيز الخطوط العريضة للمسؤولية والمبادلة.

2_4 المبدأ الرابع: على المصرف ضمان إشراف ملائم من الإدارة العليا يوافق سياسته.

2_5 المبدأ الخامس: ينبغي على المجلس والادارة العلياء استعمال الأعمال التي تقوم بها وظيفة المراجعة الداخلية والمراجعين الخارجيين ووظائف الرقابة الداخلية

2_6 المبدأ السادس: على المصرف ضمان ملائمة ممارسات وسياسات المكافآت مع ثقافة المؤسسات المصرفية ومع الأهداف الإستراتيجية الطويلة الأجل، وكذلك مع محيط الرقابة

2_7 المبدأ السابع: ينبغي إدارة المصرف وفق أسلوب شفاف.

2_8 المبدأ الثامن: ينبغي على المجلس والإدارة العليا فهم الهيكل التشغيلي من خلال مدى الالتزام بالعمل وفق بيئة قانونية معينة.

[1] طلال زغبة، محاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك ' دراسة عينة من البنوك التجارية ' مجلة الدراسات والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، العدد 1 المجلد 8 , مارس 2021 , ص 373

3_ الأركان الرئيسية للحوكمة البنكية في لجنة بازل

بسب سعي الدول لتنفيذ طرق التحرير الاقتصادي والبنكي، ظهرت أشكال جديدة لاتفاقية بازل تتماشى مع التحولات الحاصلة في عالم المال والأعمال، وهذا ما سمي بازل 1 وبازل 2.[1]

3_1 الأركان الرئيسية للحوكمة البنكية في لجنة بازل 2

3_1_1 الركن الأول: يحدد مستوى الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب أن يحتفظ به المصرف لتغطية المخاطر الائتمانية والعملياتية والسوقية.

3_1_2 الركن الثاني: ينبغي على المؤسسات المالية أن تنسق بين متطلبات رأس المال وحجم المخاطر التي توجهها وذلك لضمان وجود رقابة فعالة تحميها من التعرض لمخاطر غير متحكم فيها

3_1_3 الركن الثالث: يدعم تعزيز الانضباط السوقي من خلال تحسين الشفافية والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر ورأس المال لتمكين المستثمرين والمنظمين والمراقبين من تقييم أداء المصارف بشكل أفضل.

4_ التعديلات التي تستهدف تحسين مبادئ لجنة بازل 2

هذه التعديلات جاءت ضمن لجنة بازل3 لمعالجة العيوب والسلبيات التي كانت موجودة في مبادئ الحوكمة للجنة بازل 2.

يمكن أن نلخص هذه الإصلاحات في أهم المبادئ التي جاءت بها لجنة بازل 3 على النحو التالي:

4_1 المبدأ الأول: تعزيز مستوى وجودة رأس المال الاحتياطي للبنوك

4_2 المبدأ الثاني: الاهتمام بجميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك وعدم التقليل من أهمية أي منها.

4_3 المبدأ الثالث: التأكيد على ضرورة الإفصاح الكامل والشفاف عن كافة المخاطر التي تهدد البنوك بصرف النظر عن حجمها وقياسها.

[1] معاريف محمد، شيخي مختارية، مرجع سبق ذكره، ص 35

المطلب الرابع: الركائز والفاعلون الأساسيون في حوكمة البنوك

الحوكمة البنكية تتمتع بركائز داعمة لمبتغاها حيث تعتبر هذه الركائز لا غنى عنها خلال الأنشطة البنكية ويجب أن يتمتع بها كل العاملين في البنك.

1_ الركائز الاساسية لحوكمة البنوك

تتمثل أهم ركائز الحوكمة في ثلاثة ركائز هي السلوك الأخلاقي، الرقابة والمسائلة، إدارة المخاطر، كما يوضحها الشكل الموالي:

الشكل رقم (01-04) ركائز الحوكمة المصرفية

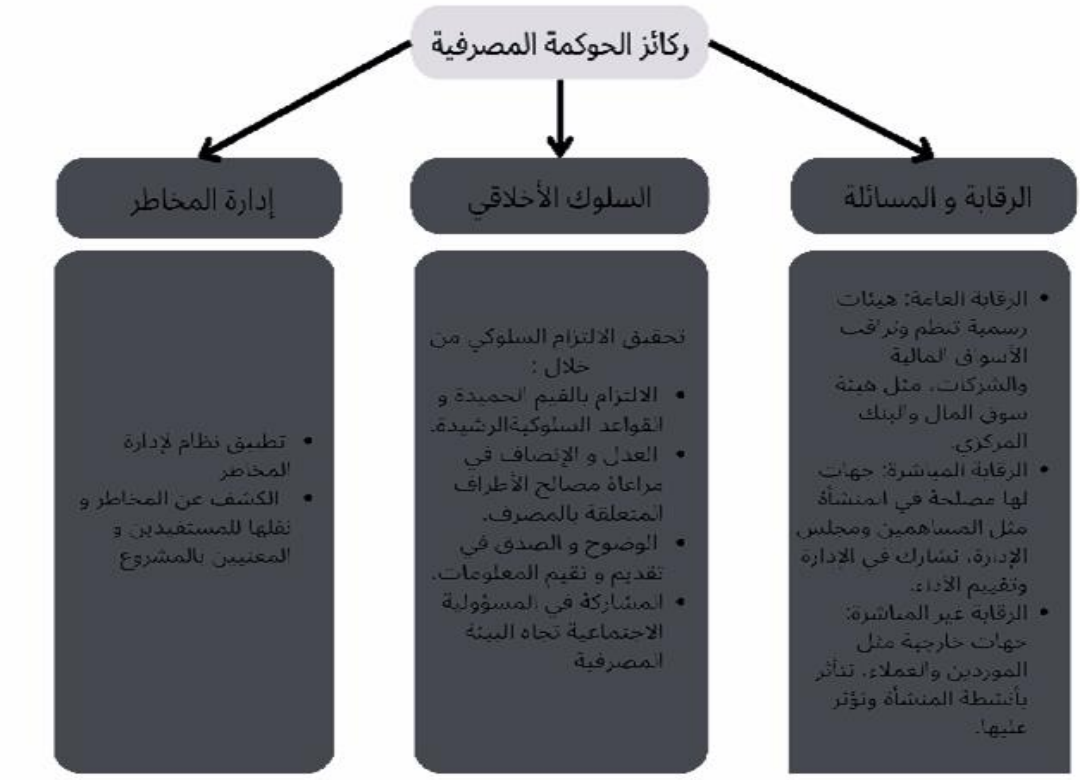

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرانية، مصر , 2005 , ص 47.

2_الفاعلون الأساسيون في حكومة البنوك

تعتمد فاعلية نظام الحكومة في البنوك على أداء المشاركين الرئيسيين (الداخليين والخارجيين):

الجهات ألداخلية وتشمل: المساهمون، مجلس الإدارة، الإدارة العليا، والمراقبين والمدققين الداخليين

الجهات الخارجية: وتضم المودعين، صندوق ضمان الودائع، وسائل الإعلام، شركات التقييم الائتماني و المراقبين الخارجيين إلى جانب الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي [1]

2_1 الجهات الداخلية:

2_1_1 المساهمين: يقومون بتوفير الأموال عن طريق الاحتفاظ بأسهم في البنك مقابل تحقيق أرباح مناسبة على الاستثمار في نفس الوقت وعلى المدى الطويل، تعمل البنوك على تعظيم القيمة، وهي التي تمتلك القدرة على اختيار أعضاء مجلس الإدارة المناسبين لحماية حقوقهم.[2]

2_1_2 مجلس إدارة: يمثل مجلس الإدارة المساهمين وأصحاب المصلحة، وينتخب المديرين التنفيذيين، ويمنح سلطة الإدارة التشغيلية اليومية. بالنسبة لعمليات البنك، بالإضافة إلى الإشراف على أدائها، يقوم أيضًا بصياغة السياسات العامة للبنك وكيفية حماية حقوق المساهمين[3]

2_1_3 الإدارة التنفيذية: لا بد أن تكون لهم الكفاءة والمؤهلات المطلوبة لإدارة البنك، كما أن عليهم أن يتعاملوا ا وفقا لأخلاقيات المهنة باعتبارها الجهة المسئولة على تنفيذ السياسات التي يضعها مجلس الإدارة

2_1_4 لجنة التدقيق والرقابة الداخلية: تعتبر لجنة التدقيق والرقابة الداخلية بمثابة امتداد لوظيفة أو مهمة سياسية مجلس الإدارة، فيجب أن تقوم بالتأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات الفعالة [4]

---

[1] صلاح الدين زدايرية، الطيب كلاع، دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية، مذكرة ماستر 2022/2021, جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، ص12 ص15

[2] صحراوي جمال الدين، محاضرات في مقياس الإستراتيجية المالية وحوكمة البنوك، السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2023\2024

[3] صحراوي جمال الدين، محاضرات في مقياس الإستراتيجية المالية وحوكمة البنوك، السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2023\2024

[4] بولمغيز فضيلة، مرجع سبق ذكره، ص28 ص29

2_1_5 الإدارة العليا: يجب على الإدارة العليا مراعاة ما يلي:

؛ عدم التدخل بشكل مفرط في القرارات التي يتخذها المديرون التنفيذيون.

؛ عدم تعيين أي مدير من الإدارة العليا لتولي مسؤولية في مجال معين دون وجود مهارات ملائمة.

؛ ممارسة طرق الرقابة على الأشخاص الذين يشغلون بعض المناصب والوظائف المميزة والحساسة.

؛ بشكل عام تحدد صلاحيات ومسؤوليات ومهام مجلس الإدارة والإدارة العليا وأدوارهم في تنفيذ وترسيخ مبادئ الحوكمة في البنوك ضمن ميثاق الحكومة الدولية والمحلية وفقًا لثقافة واستراتيجيات كل بنك في كل دولة.

2_1_6 المراجعون الداخليون: لهم دور مهم في تقييم عملية إدارة المخاطر.

2_1_7 أصحاب المصلحة: يجب ملاحظة أن هذه الجهات لديها مصالح قد تتعارض وتختلف أحيانًا ، فالدائنون مثلاً يهتمون بقدرة الشركة على السداد ، بينما يهتم العمال والموظفين بقدرة الشركة على الاستمرار.

2_2 الجهات الخارجية:[1]

2_2_1 وسائل الإعلام: لوسائل الإعلام دور في حث البنوك على الشفافية والارتقاء بمستوى الكفاءة البشرية.

2_2_2 صندوق تأمين الودائع: هو آلية تضمن للمودعين استرداد ودائعهم في حالة إفلاس البنك، يمكن أن يكون ضمنياً أو صريحاً، وهو عنصر من عناصر شبكة الأمان المالية.

2_2_3 الإطار القانوني والتنظيمي والرقابي: النظام البنكي يحتاج إلى إطار قانوني وتنظيمي متقدم يضمن فعاليته واستقراره. كما يلعب البنك المركزي دورا مهما في مراقبة البنوك وتحفيزها على اتخاذ قرارات مدروسة. لقد تغير دور البنك المركزي مؤخرا من التحكم الكامل في البنوك إلى الإشراف على سلامة النظام المصرفي وترك الائتمان للسوق.

2_2_4 شركات التصنيف والتقييم الائتماني: تلعب هذه المؤسسات دورا هاما في تعزيز الانضباط في السوق من خلال تقديم تقارير عن جودة الأداء المالي للدول والشركات. وتهدف عملية التقييم إلى ضمان حصول المستثمرين الصغار على معلومات كافية ودقيقة عن المقترضين. وبالتالي، فإن تقديم هذه الخدمة يساعد على رفع مستوى الشفافية والحماية اللازمة للمشاركين في السوق

[1] عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على البيئة الأعمال، مذكرة ماجيستر 2012/2011 , جامعة المسيلة، المسيلة، الجزائر، ص60.

2_2_5 المراجع الخارجي: هو محاسب معتمد ومستقل يقوم بمراجعة الوحدات الاقتصادية التي لا ينتمي إليها ويصدر رأيا محايدا في القوائم المالية التي تقدمها. استقلالية المراجع الخارجي هي العامل الأساسي في جودة عمله، فهو يعمل تحت إشراف خارجي ولا يتأثر بمصالح العميل الذي يعاقد معه. ويمكن للمراجع الخارجي أن يقوم بأي نوع من المراجعات، ولكن معظم عمله يتمحور حول مراجعة القوائم المالية. ويطلق على المراجع الخارجي أيضا تسميات أخرى مثل المراجع المستقل أو المحاسب القانوني. يساهم المراجع الخارجي في تعزيز الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية عن طريق إعداد تقرير يرفق بالقوائم المالية يبين فيه مدى صدق وعدالة هذه القوائم. ويعتبر دور المراجع الخارجي مهما وفعالا في مجال الحوكمة المؤسسية لأنه يقلل من تعارض المصالح بين الملاك وإدارة البنك ويحل مشكلة عدم تماثل المعلومات.

من مسؤوليات المراجع الخارجي فحص القوائم المالية و الدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، وكذلك فحص أعمال المراجعين الداخليين كجزء من تقييمه لأنظمة الرقابة الداخلية، وإبلاغ إدارة المنشاة بأي ضعف أو قصور في نظام الرقابة الداخلية.

2_2_6 الإطار القانوني و التنظيمي والرقابي: هو الإطار الذي يحدد القواعد والأنظمة والمعايير التي يجب أن يلتزم بها البنك وينظم نشاطه وعلاقته مع الجهات الأخرى. ويشمل هذا الإطار الدور الرقابي للبنك المركزي الذي يراقب ويتابع أداء البنك ويضمن سلامته واستقراره. وقد تغير دور البنك المركزي في السنوات الأخيرة من دور تحكمي إلى دور تحفيزي، حيث يشجع البنك على اتباع سلوك مسؤول، ولا يتدخل في توجيه الائتمان أو تحديد السياسات الداخلية للبنك.

2_2_7 دور العامة: يتمثل في دور المودعين في الرقابة على أداء البنك وفي قدرتهم على سحب مدخراتهم إذا شعروا بأن البنك يتخذ مخاطر زائدة.

2_2_8 المودعين: هم الذين يودعون أموالهم في البنوك ويمارسون دور الرقيب على أداء النظام البنكي من خلال قابلية سحب مدخراتهم في حال رصدوا تعرض البنوك لمخاطر عالية، ولهم الحق في مطالبة البنك بالكشف عن معلومات وتحسين رأس المال البشري واحترام مصالح باقي الأطراف في السوق مع التأثير على الرأي العام [1]

[1] نادية قبايلي، دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، ص 47.

المبحث الثالث: فعالية إدارة المخاطر البنكية كأداة لحوكمة البنوك التجارية

البنوك تواجه العديد من المخاطر التي تضر بأدائها وتحتاج إلى إيلاء اهتمام كبير لها لذلك فإن تطبيق الحوكمة في القطاع البنكي يساعد على إدارة المخاطر البنكية بشكل فعال والحد منها قدر الإمكان.
سنحاول في هذا المبحث توضيح أساليب الحوكمة في إدارة المخاطر ودور الهيئات والمؤسسات العالمية للخفض من المخاطر.

المطلب الأول: علاقة إدارة وحوكمة المخاطر والهدف من تطبيقها

1_علاقة إدارة المخاطر وحوكمة المخاطر

إدارة المخاطر هي عنصر أساسي في نظام حوكمة الشركات الذي ينظم علاقات الإدارة والمساهمين وباقي المستفيدين من الشركة. ويجب أن تتأكد هذه الجهات من قدرة الشركة على تحليل ومواجهة المخاطر التي قد تعرقل تحقيق مصالحهم جميعا. وتعتبر إدارة المخاطر والمساءلة من مهام المجلس الإدارة الرئيسية. ترتبط إدارة المخاطر بواجبات مجلس الإدارة، وتشكل جزءا من نظام الرقابة الداخلية الذي يساعد الشركة على تنفيذ إجراءات تحسن من نظام إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة. ويمكن القول أن الحوكمة الجيدة تقود إلى إدارة مخاطر جيدة، فهناك علاقة عكسية بين الحوكمة وإدارة المخاطر تدل على أن الحوكمة الجيدة تقلل من المخاطر البنكية. [1]

1_2 دور إدارة المخاطر: إدارة المخاطر هي أحد الأدوات المهمة للحوكمة، دور إدارة المخاطر في إطار الحوكمة هو أن يلتزم بالقوانين، ويضمن تنفيذ نظم الامتثال الداخلي لكي تتوافق مع القوانين والتنظيمات الخارجية. الفرع الثاني: الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر وفقا لأركان حوكمة الشركات حدد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية هذه الجهات بأربعة وهي مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المدقق الداخلي والمدقق الخارجي، وعندما تعمل هذه الأركان معا بشكل جيد وباستقلالية صحيحة تكون الرقابة الداخلية قوية وبالتالي تكون إدارة المخاطر فعالة، لذلك سأحاول إلقاء الضوء على دور هذه الأطراف في إدارة المخاطر. أولا: مجلس الإدارة يعتبر مجلس الإدارة الوسيط بين الأشخاص الذين يمدون الشركة برأس المال والأشخاص الذين يستخدمونه لخلق قيمة للشركة لذلك يجب عليهم أن يتحملوا المسؤوليات المنوطة بهم وذلك بوضع الاستراتيجيات والخطط وأدوات المتابعة والرقابة، وأشارت The Committee

[1] بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية،مرجع سبق ذكره ص139

of Sponsoring Organizations COSO إلى أن مجلس الإدارة يجب أن يراقب المخاطر التي تحدق بنظام المراقبة في الشركة ويمكن لمجلس الإدارة تشكيل إدارة أو لجنة تتولى إدارة المخاطر.

1_3 التدقيق الداخلي: يعتبر التدقيق الداخلي حسب معهد المدققين الداخليين نشاط مستقل وتأكيد موضوعي ذو طبيعة استشارية يهدف إلى إضافة قيمة للشركة وتحسين عملياتها ويساعد التدقيق الداخلي الشركة على تحقيق أهدافها من خلال اتباع مدخل موضوعي لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر وفعالية الرقابة وفعالية إدارة التحكم المؤسسي، ويعتبر التدقيق الداخلي مفتاح أساسي من مفاتيح التحكم المؤسسي.

1_4 لجنة التدقيق: يتمثل دور لجنة التدقيق في ظل التحكم المؤسسي في مساعدة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الإشرافية للتأكد من صحة التقارير المالية والتزام الشركة بالمتطلبات القانونية والتنظيمية وضمان استقلالية المدققين الخارجيين والداخليين عند أدائهم لواجباتهم الوظيفية.

1_5 المدقق الخارجي: تتطلب متطلبات التحكم المؤسسي التعاون البناء بين إدارة الوحدة الاقتصادية وبين المدقق الخارجي وتتميز العلاقة بينهم بالشفافية في تبادل المعلومات واستقلالية المدقق والاعتبار لآرائه عند تشخيص الأخطاء ومن إجراءات ضمان استقلالية المدقق لحماية مصالح الأطراف المختلفة التي تتأثر بأداء الشركة.[1]

2_ أهداف ومزايا تنفيذ إدارة المخاطر والحوكمة

عند دمج الحوكمة وإدارة المخاطر، تحصل الوحدة الاقتصادية على ميزة تنافسية تساعدها على إنشاء وحماية وتعزيز قيمة المساهمين. الحوكمة هي أهم عامل بالنسبة للمستثمر والأطراف الأخرى المهتمة بالبنوك وإدارة المخاطر ليست مجرد التزام بالحوكمة ولكن أيضا ممارسة جيدة للشركات وتحسين اتخاذ القرارات. لذلك، من الضروري تطبيق وتنفيذ إدارة المخاطر والحوكمة لضمان بقاء المنظمة وخلق القيمة. ومع ذلك، قد لا تميل العديد من الوحدات الاقتصادية إلى الإفصاح عن برامجها لإدارة المخاطر الحوكمة كما يتيح تطبيق إدارة المخاطر والحوكمة من قبل الوحدات الاقتصادية تحقيق الشفافية المطلوبة لإدارة الشركات والمؤسسات المالية وتمكينها من ممارسة أنشطتها، وزيادة الثقة في الشركات والمؤسسات التي تطبق معايير الحوكمة وتلتزم بقواعدها ومبادئها وآلياتها والعمل على جذب واستقطاب الاستثمارات، ومكافحة الفساد المالي والإداري من خلال تطبيق مبادئ الإفصاح والشفافية. تساعد قواعد الحوكمة الجيدة الوحدة الاقتصادية على تحقيق التوازن بين القيمة والأداء والمنافسة وضغوط السوق التي تتطلب تطوير الأداء وبين المخاطر والالتزام بالقوانين واللوائح التي تتطلب إدارة المخاطر والحوكمة.[2]

[1] بركات سارة، مرجع سبق ذكره،ص 139.

[2] ليلى العاقلي،سلوى عبد الرحمان،أثر إدارة و حوكمة المخاطر على أداء البنوك التجارية والإسلامية في ظل الأزمة المالية،مجلة البحوث المحاسبية،جامعة طنطا مصر،العدد الأول،ص25

أكدت العديد من الدراسات على فوائد تطبيق إدارة المخاطر والحوكمة، ومنها:

؛ يمنع تكرار الجهود والموارد المخصصة وهوا لرؤية الشاملة في التعامل ما يؤدي إلى خفض تكاليف إدارة المخاطر.

؛ زيادة القدرة على خلق القيمة للمستفيدين وأصحاب المصلحة من داخل وخارج المنشأة.

؛ دعم قدرة المنشأة على تنفيذ الاستراتيجية وتحقيق ميزة تنافسية استراتيجية عن غيرها من المنافسين

؛ زيادة المستوى والقيمة للأطراف الأخرى، وخاصة المساهمين.

؛ زيادة وتحسين الاتصال بين المستويات الإدارية المختلفة وبالتالي ربط جميع الأفراد بالأهداف المراد تحقيقها.

؛ زيادة فهم الإدارة للمخاطر المحيطة بالمنظمة، وهو ما ينعكس بدوره على الصورة والدقة لجميع القرارات التي يتم اتخاذها.

المطلب الثاني: أساليب حوكمة المخاطر المصرفية

تُعتبر حوكمة المخاطر المصرفية أسلوبًا هامًا لإدارة المخاطر التي تواجهها المؤسسات المصرفية. حيث تهدف هذه الحوكمة إلى توفير نظم داخلية قوية وعمليات تدقيق فعالة للحد من حالات الغش والتزوير الاحتيال، وحماية أموال حاملي حسابات الاستثمار والحسابات الائتمانية. وتشمل أساليب حوكمة المخاطر المصرفية ضمان كافة التقارير المقدمة للسلطات المسئولة للإبلاغ عن المخاطر. وتشمل أيضًا اعتماد أساليب للتخفيف من مخاطر الائتمان المتعلقة بالأدوات المالية وغيرها من المخاطر، مثل مخاطر الاستثمار مخاطر السيولة ومخاطر السوق. ويعتمد ذلك على أنظمة ومعايير لقياس ومراقبة مخاطر العائد ومخاطر التشغيل. كما تتطلب حوكمة المخاطر المصرفية وجود ضوابط كافية لضمان الامتثال بها. ويجب وضع إجراءات فعالة لإدارة المخاطر وفقًا لمجموعة من المبادئ والإرشادات المعتمدة. وينبغي أيضًا إنشاء هيكل فعال لإدارة المخاطر يغطي أنشطة المصرف، بما في ذلك وجود أنظمة فعالة لقياس ورصد حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ويجب أن يكون هذا الهيكل مباشرة تابعًا لمجلس الإدارة. ولذلك، يجب على مجلس الإدارة تلقي تقارير حول إجمالي حجم مخاطر التمويل والاستثمار لتفادي تراكم المخاطر وضمان توفر رأس المال الكافي لتغطية هذه المخاطر. كما يجب على المجلس مراجعة فاعلية إدارة المخاطر وإجراء التعديلات المناسبة عليها، والكشف عن هذه المعلومات لحاملي حسابات الاستثمار بشكل منتظم ومناسب. يتيح ذلك لهم تقييم المخاطر المحتملة لاستثماراتهم والعوائد المتوقعة عليها.[1]

[1] ليلى العاقلي، سلوى عبد الرحمان عبد الدايم، مرجع سبق ذكره أنر صفحة، ص 25

المطلب الثالث: دور المؤسسات والهيئات العالمية للحد والخفض من المخاطر البنكية

كان للهيئات والمؤسسات والجمعيات المهنية دورا هاما في إصدار مجموعة من المعايير المحاسبية الخاصة بالقياس والإفصاح عن المخاطر للحد من الآثار السلبية للأزمات المالية من خلال النقاط التالية:[1]

1_ مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

تم وضع الغرض الرئيسي للقوائم المالية وهو تزويد المستثمرين الحاليين والمحتملين بمعلومات مفيدة. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في إطار شامل للإفصاح عن مخاطر البنوك. المجلس أصدر معايير تتطلب الإفصاح عن الالتزامات المحتملة والمعلومات القطاعية التي تساعد في تقييم مستوى المخاطر. كما عمل المجلس على تطوير مجموعة من القوائم المفاهيمية والمعايير المحاسبية التي تتناول القياس والإفصاح عن المخاطر. من بينها: المفهوم المحاسبي رقم (1): أهداف التقارير المالية، معيار رقم (107): الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية، معيار رقم (119): الإفصاح عن المشتقات المالية والقيمة العادلة للأدوات، معيار رقم (133): المحاسبة عن الأدوات المالية المشتقة ونشاط التحوط، ومعيار رقم (161): الإفصاح عن المشتقات وأنشطة التحوط.

2_ بورصة الأوراق المالية في أمريكا

بورصة الأوراق المالية هو الهيئة المسؤولة عن تنظيم الإفصاح عن مخاطر الشركات. أصدر في سنة 1934 مجموعة من اللوائح والتنظيمات وفقًا لمنشور (36) الصادر منها والذي ينص على أنه يجب على إدارة الشركات إعداد قائمة تحليلات ومناقشات الإدارة للتسجيل في بورصة الأوراق المالية. تشمل هذه القائمة نتائج الأعمال، والوضع الحالي والمستقبلي للسيولة، ومصادر التمويل المتاحة وغير المستخدمة حتى تاريخ التسجيل. منشور (36) يركز على الإفصاح عن الأحداث المستقبلية التي قد تؤثر على الشركات، ولكنه لا يحدد هيكلًا محددًا لمحتوى القائمة. بدلاً من ذلك، يسمح لإدارة الشركات بالتكيف مع طبيعة وبيئة صناعتها. كما أصدر تنظيم بورصة الأوراق المالية منشور (48) في عام 1997، الذي يلزم الشركات بالإفصاح عن مخاطر السوق. وفي عام 2010، أصدر تنظيم بورصة الأوراق المالية لائحة تتطلب الإفصاح عن حوكمة المخاطر وبرنامج التعويضات عن المخاطر. تهدف هذه اللائحة إلى الكشف عن مدى جودة حوكمة المخاطر في الشركات.

[1] ليلي العاقلي، سلوى عبد الرحمان عبد الدايم، مرجع سبق ذكره أنظر صفحة، ص 26.

3_دور لجنة المعايير المحاسبة الدولية

لجنة معايير المحاسبة الدولية أصدرت معايير تتعلق بالقياس والإفصاح عن بعض أنواع المخاطر التي تواجه الوحدات الاقتصادية. وفقًا للمعيار الدولي رقم 30، يجب على البنوك والمؤسسات المالية المماثلة الإفصاح عن معلومات محاسبية في قوائمها المالية. كما أنشأ معيار إعداد التقرير المالي رقم (7) (IFRS, 7, 2005) تصنيفًا للمخاطر التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية. وهي تشمل مخاطر السوق والائتمان والسيولة. هذه المخاطر مرتبطة ارتباطًا وثيقًا وقد تسبب أزمات.

4_برنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)

هو برنامج مشترك بين البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة الدول الأعضاء في تحسين أداء واستقرار وتنمية قطاعاتها المالية. يقوم البرنامج بدراسة مخاطر الأزمات المالية وسبل الوقاية منها والتعامل معها. كما يقوم بتقييم جودة الإشراف والتنظيم على القطاع المالي ومدى قدرته على دعم النمو الاقتصادي. بدأ تطبيق البرنامج في عام 1999 وشمل حتى الآن 53 دولة. من بينها دول عربية مثل الإمارات وتونس واليمن ولبنان ومصر.

5_نظام CAMELS: هو نظام يستخدمه المشرفون على البنوك لتقييم أداء وموقف البنوك. يعتمد هذا النظام على ستة عناصر رئيسية هي: رأس المال وجودة الأصول والإدارة والربحية والسيولة والحساسية لمخاطر السوق. يتم منح كل عنصر درجة من 1 إلى 5 حسب أدائه ومقارنته بالبنوك الأخرى ذات الحجم والنشاط المماثل. ثم يتم حساب متوسط الدرجات للحصول على تقييم شامل للبنك. يجب مراعاة عوامل مختلفة عند تحديد درجات العناصر مثل: مستوى رأس المال ونوعيته ومعدلات العائد والتغطية والمخصصات وجودة الإدارة والمحاسبة والمراقبة والتدفقات النقدية والتمويل والتعرض للتقلبات السعرية وغيرها، حيث يجب مراعات العوامل التالية عند التقدير.

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

5_1 كفاية رأس المال Capital Adequacy

هي مقياس لمدى قدرة البنك على تحمل المخاطر المالية والائتمانية والتشغيلية التي تنشأ من نشاطه.
تتضمن عوامل كفاية رأس المال ما يلي

؛ مستوى وجودة رأس المال الذي يمكنه امتصاص الخسائر دون التأثير على العملاء أو الجهات الرقابية.

؛ قدرة البنك على زيادة رأس المال عن طريق جذب مستثمرين جدد أو الاحتفاظ بالأرباح.

؛ طبيعة وحجم وتنوع الأصول والالتزامات العرضية (مثل الضمانات والعقود المستقبلية) ومدى توافر مخصصات كافية لتغطية المخاطر المحتملة.

؛ مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك بسبب تقلبات السوق أو تغيرات السياسات أو الظروف الاقتصادية أو العمليات الداخلية.

؛ هيكل الأصول والالتزامات ومدى توافقه مع متطلبات السيولة والربحية والكفاءة والاستقرار.

؛ نوعية المخاطر الناتجة عن العمليات خارج الميزانية ومدى تحكم البنك فيها وتحديدها ومراقبتها.

؛ حجم الأرباح ومصادرها واستدامتها ومدى توزيعها بين الأصحاب والمساهمين والمحتفظين.

؛ معدلات النمو في حجم الأصول وخطط البنك للتوسع أو التقليص أو التحول في الأنشطة والمنتجات والأسواق.

2_5 جودة الأصول Quality of Assets

هي مقياس لمدى سلامة وموثوقية الأصول التي يمتلكها البنك أو يستثمر فيها أو يقدمها كقروض أو ضمانات. تتضمن عوامل جودة الأصول ما يلي:

؛ سلامة السياسة الائتمانية والالتزام بها ومدى تناسبها مع نوع وحجم ومدة القروض والاستثمارات.

؛ مستوى القروض المتعثرة أو المتخلفة عن السداد أو المشكوك في تحصيلها مقارنة بإجمالي المحفظة الائتمانية.

؛ كفاية المخصصات التي تخصصها البنك لتغطية الخسائر المحتملة أو المتوقعة من الأصول المعرضة للمخاطر.

؛ المخاطر الائتمانية الناتجة عن العمليات خارج الميزانية ومدى تأمينها أو تحويلها أو تقليلها.

؛ التركيزات في القروض والاستثمارات المالية ومدى توزيعها بين القطاعات والمناطق والعملاء والعملات والآجال.

؛ المقدرة على تحصيل القروض المستحقة أو المتعثرة أو المنتظمة ومدى سرعة وكفاءة الإجراءات القانونية والتنفيذية.

؛ كفاية نظم الرقابة الداخلية ونظم المعلومات ومدى دقة وشمول وتحديث وتقاريرها.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل، استعرضنا الأسس النظرية للحوكمة البنكية وإدارة المخاطر المالية، ونبرز أهميتها في تنظيم وتطوير القطاع المصرفي. نشير إلى أن الحوكمة البنكية تعني وضع مجموعة من القواعد المعايير التي تحكم علاقات ومصالح جميع الأطراف المعنية بالبنك، وتضمن الشفافية والمساءلة والكفاءة في أداء الأنشطة المصرفية. نوضح أيضا أن البنوك تواجه مخاطر مالية متعددة ومتغيرة نتيجة لطبيعة عملها وبيئتها، ولذلك تحتاج إلى إدارة فعالة لهذه المخاطر لحماية مواردها وسمعتها واستقرارها. نذكر في الأخير أن هناك مؤسسات دولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية تصدر توجيهات وتوصيات للبنوك لتطبيق مبادئ الحوكمة وإدارة المخاطر بشكل سليم ومناسب.

الفصل الثاني

دراسة استقصائية لمساهمة إدارة المخاطر البنكية في حوكمة البنوك

تمهيد:

في هذا الفصل سنقوم بإسقاط ما تطرقنا إليه في الجانب النظري للفصل السابق من خلال استكشاف وجهات نظر الموظفين حول أهمية إدارة المخاطر وتأثير آلية الحوكمة، تم ذلك عبر توزيع استبيانات على موظفي وكالات البنوك الخمسة المتمثلة في: (BADR,CPA,BNA,BDL,CNEP)، والذي يعد موضوع دراستنا لتحقيق هذا الهدف سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين تمثل فيما يلي:

المبحث الأول: وصف العينة واستجابتها.

المطلب الأول: أسلوب وأدوات الدراسة الميدانية.

المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات والوسائل الإحصائية.

المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية.

المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الاستبيان.

المطلب الاول: الصدق والثبات والاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان.

المطلب الثاني: تحليل محاور مجتمع العينة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات بالانحدار البسيط.

المبحث الأول: وصف العينة واستجابتها

سيخصص هذا المبحث لدراسة وتحليل الجزء المتعلق بداية بطبيعة وحجم العينة المستهدفة، وطريقة بناء الاستبيان ومدى اتساقها وكذا الشق الأول من الاستبيان الصفات الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.

المطلب الأول: أسلوب وأدوات الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أداة الدراسة الإحصائية المعتمدة لتحقيق هذه الدراسة المتمثلة في الاستبيان المكون من جزئين إضافة إلى الوسيلة المستخدمة في معالجة المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الاستبيان والمتمثلة في الحزمة الإحصائية SPSS.

1- مجتمع الدراسة: نظرا لطبيعة الموضوع فان مجتمع الدراسة عبارة عن مجموعة من البنوك التي لها علاقة بموضوع الدراسة،

2- عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع مفردات الظاهرة المتمثلة في مديري المالية المحاسبة وغيرهم وكل من له صلة بموضوع الدراسة و البنوك التجارية والمتمثلة في كل من البنك CNEP وBADR وCPA و BDL و BNA والجدول يوضح عدد الاستبيانات الموزعة على أفراد تلك الفئات والمسترد منها ونسبة الاستجابة.

الجدول رقم (02-01): توزيع الاستبيان

البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المستردة	نسبة الاستجابة %
CNEP	10	9	90%
BADR	12	12	100%
CPA	10	7	70%
BDL	15	13	87%
BNA	13	13	100%
المجموع	60	54	90%

المصدر: من إعداد الطالبين

يبين الجدول توزيعات الاستبيان حيث بلغ مجموع الاستبيانات الموزعة 60 استبيانا تم استرجاع 54 منها وهذا يعني أن نسبة الاستجابة تساوي 90% وهي نسبة مرتفعة جدا.

المطلب الثاني: أدوات جمع المعلومات والوسائل الإحصائية

1- **هيكل الاستبيان:** تم إعداد الاستبيان حول "مساهمة لجان التدقيق في ضبط جودة التقارير المالية لشركات المساهمة "، حيث يعتبر الاستبيان الأداة الرئيسة الملائمة للدراسة الميدانية للحصول على المعلومات والبيانات التي يجري تعبئتها من قبل الأشخاص ذوي العلاقة بالموضوع قيد الدراسة. وقد شمل الاستبيان جزئيين رئيسين هما:

- **الجزء الأول:** يتعلق بالبيانات الشخصية للمجيب على الاستبيان وبموضوع وهدف الدراسة وكذا الخصائص الشخصية (الجنس، الفئة العمرية، المستوى العلمي، التخصص العلمي، الخبرة المهنية، اسم المؤسسة).
- **الجزء الثاني:** وهو عبارة عن محاور الدراسة، حيث تتكون الاستبيان من 14 سؤال موزعة على محورين:
  - المحور الأول: أهمية إدارة المخاطر البنكية ويتكون من 07 سؤال.
  - المحور الثاني: تأثير آلية الحوكمة ويتكون من 07 أسئلة.

2_ خطوات بناء الاستبيان: تم بناء الاستبيان من خلال:

- الاطلاع الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والاستفادة منها في بناء الاستبيان وصياغة فقراتها.
- استشارة المشرف في تحديد محاور الاستبيان وفقراتها.
- تحديد المحاور الرئيسة التي تشملها الاستبيان.
- تحديد الفقرات التي تقع تحت كل مجال.

3_ معالجة الاستبيان: تم استخدام برنامج المعالجة الإحصائية SPSS (version IBM.26)حيث تم حساب المؤشرات الإحصائية التالية بعد تفريغ إجابات الاستبيان:

- **معامل الثبات Alpha** Cronbach: ويقصد بالثبات أن يعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط.
- **المتوسط الحسابي:** ويحسب لمعرفة اتجاه أراء المستجوبين حول كل عبارة من عبارات الاستبيان.
- **الانحراف المعياري:** ويستخدم للتعرف على مدى انحراف كل مفردة من العينة عن متوسطها الحسابي حيث يمثل أحد مقاييس التشتت.
- **الانحدار البسيط:** توضيح كيف يؤثر المتغير المستقل في المتغير التابع، ويضع في عين الاعتبار هامش الخطأ، والذي يؤول إلى الصفر عند تقدير معلمات النموذج. ومن خلاله يتم الحكم على قبول الفرضية أو عدم قبولها من خلال تحليل التباين ANOVA والقيمة الإحصائية F.

الجدول رقم (02-02): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق
الدرجة	5	4	3	2	1

1- **سلم ليكارت الخماسي:** بعد القيام بإعداد لاستبيان نقوم بمعالجة البيانات الموجودة فيه عن طريق تحليل الإجابات المستلمة بالاستعانة ببرنامج SPSS الذي يساعدنا في تحديد المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لمختلف عبارات الاستبيان والجدول التالي يوضح المتوسطات الحسابية ومجالاتها وفق سلم ليكارت الخماسي.

الجدول رقم (02-03): المتوسطات وفق سلم ليكارت

العبارة	درجة السلم	المجال	المعدل النسبي من- إلى	
غير موافق بشدة	1	1-1.79	%20	%35.8
غير موافق	2	1.80-2.59	%36	%51.8
محايد	3	2.60-3.39	%52	%67.8
موافق	4	3.40-4.19	%68	%83.8
موافق بشدة	5	4.20-5	%84	%100

وقد تم إعداد هذا الجدول كما يلي:

المدى= (الحد الأكبر- الحد الأدنى) =5-1=4

عدد الفئات=5(حسب سلم ليكارت)

طول الفئة= (المدى ÷أكبر قيمة في المقياس) = (4÷5) =0.8

المطلب الثالث: تحليل البيانات الشخصية

1- التوزيع حسب الجنس: سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الجنس لأفراد العينة المستهدفة.

الجدول رقم (02-04): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة%
ذكر	35	64.8
أنثى	19	35.2
المجموع	**54**	**100**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج spss

يتبين من الجدول أن نسبة 64.8 % من مجتمع الدراسة هم الذكور، بينما تمثل الإناث ما نسبته 35.20 % ويرجع ذلك إلى التنوع في العمال المنتمين الى البنوك محل الدراسة الممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02-01): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس

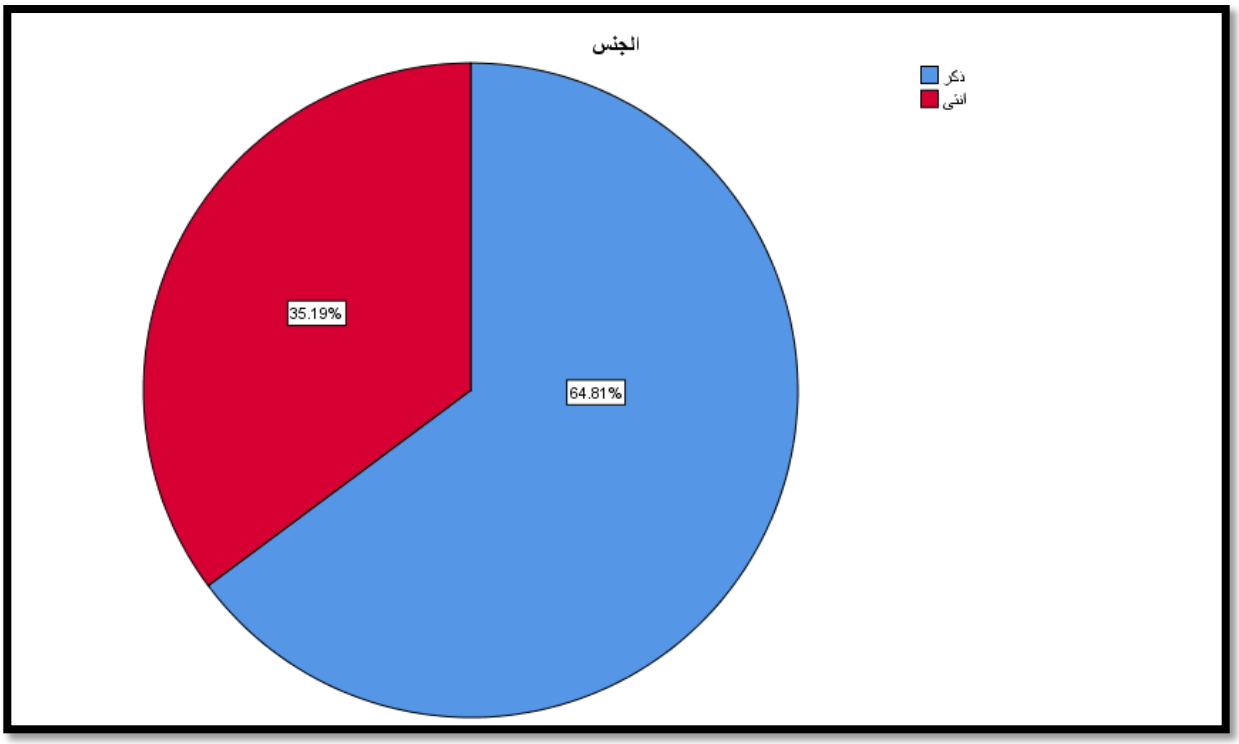

مصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

2- **توزيع العينة حسب الفئة العمرية: سنوضح** في الجدول الموالي التوزيع حسب الفئات العمرية لأفراد العينة المستهدفة

الجدول رقم (02-05): توزيع العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	التكرار	النسبة%
25-30	3	5.6
31-40	14	25.9
41-50	21	38.9
أكبر من 50 سنة	16	29.6
المجموع	54	100.0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتبين من الجدول أن ما نسبته 38.9 % من عينة الدراسة أعمارهم من 41-50 سنة، وما نسبته 29.6% تتراوح أعمارهم أكبر من 50 سنة، في حين يمثل الأفراد ما بين 31 و40 سنة ما نسبته 25.9 %، أما الإفراد الذين يساوي عمرهم 25 الى 30 هم اقل نسبة بـ 5.6 %، الممثلة في الشكل التالي :

الشكل رقم: (02-02): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الفئة العمرية

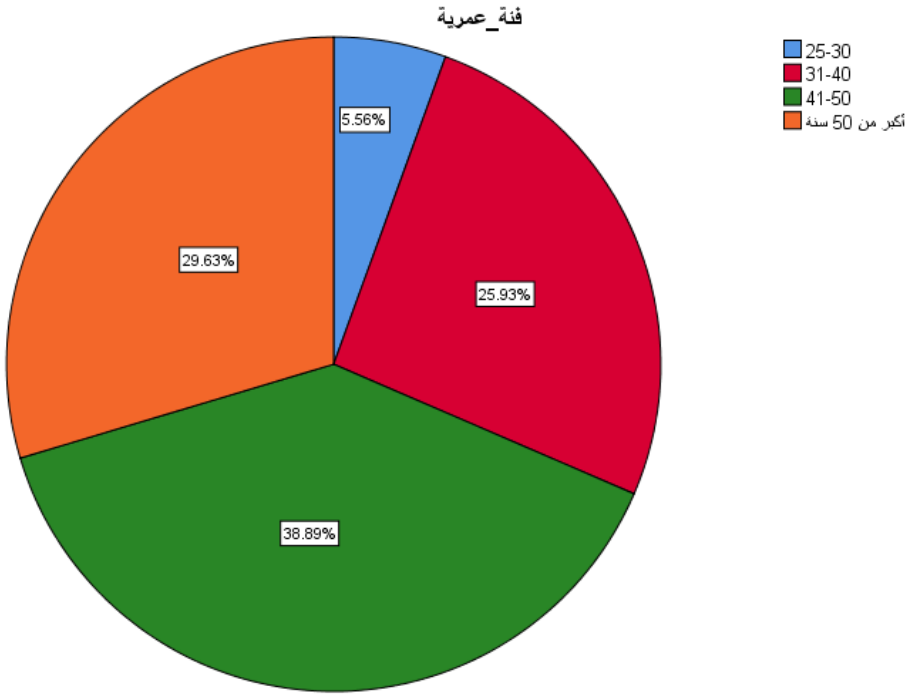

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

3 – توزيع العينة حسب الوظيفة الخبرة المهنية

سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب الخبرة المهنية لأفراد العينة المستهدفة

الجدول رقم(02-06) :توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

الوظيفة	التكرار	النسبة%
أقل من 5 سنوات	**17**	**31.5**
من 6 إلى 10سنوات	**6**	**11.1**
من 11 إلى 15 سنة	**13**	**24.1**
أكثر من 16 سنة	**18**	**33.3**
المجموع	**54**	**100.0**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتبين من الجدول أن ما نسبته 33.30 % من عينة الدراسة عدد سنوات الخبرة المهنية المكتسبة لديهم أكثر من 16 سنة. ونسبة 24.10% لمن خبرتهم ما بين 11 إلى 15 سنة، وفي الاخير تأتي فئة من 6 إلى 10سنوات بنسبة 11.10 % وفئة أقل من 5 سنوات بنسبة 31.50%. وبالنظر إلى هذه النتائج نجد على ارتفاع مستوى الخبرة لدى العينة المستهدفة مما يساعد على أن تتميز الإجابات بالدقة وهذا بدوره يؤدي إلى صحة وسلامة النتائج المراد التوصل إليها. الممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02-03): توزيع العينة حسب المستوى العلمي

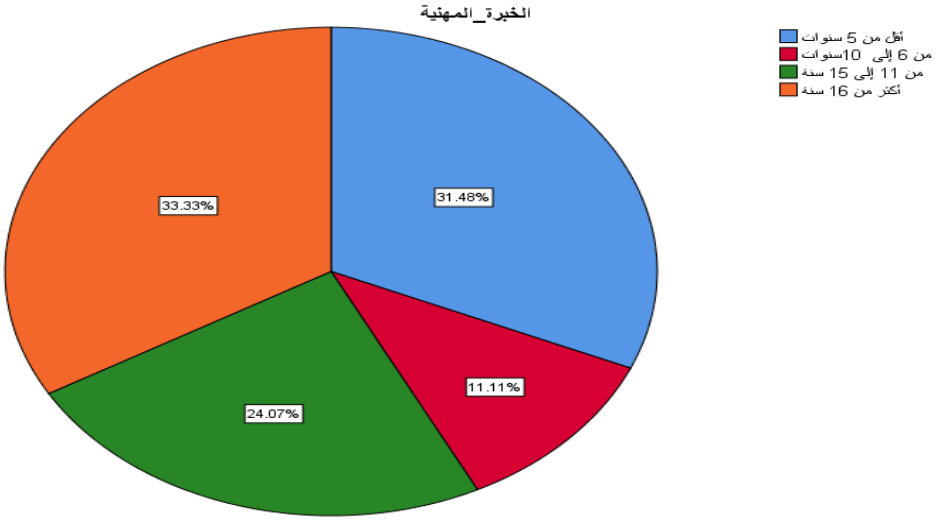

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

4- توزيع العينة حسب المستوى العلمي

سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب المستوى العلمي لأفراد العينة المستهدفة

الجدول رقم (02-07) توزيع العينة حسب المستوى العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة %
ثانوي	**20**	**37.0**
جامعي	**22**	**40.7**
دراسات عليا	**12**	**22.2**
المجموع	**54**	**100.0**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول أن ما نسبته40.70 % هم من مؤهل الجامعي، وهي المؤهل الذي يسمح في الغالب بممارسة مهنة التدقيق الداخلي لأنها ستكون مرفقة بتكوين متخصص ومؤهل الدراسات العليا ما نسبته 22.20 % بين حملة ماجستير ودكتوراه نظرا لوجود عدد معتبر من أفراد العينة 12 فرد، وتحتوي العينة على حملة مؤهل الثانوي بما نسبته 37 %ويلاحظ أن غالبية أفراد مجتمع الدراسة يحملون شهادات علمية عليا، مما يعني قدرتهم على فهم فقرات الاستبيان والإجابة عليها بفاعلية. ويرجع ذلك إلى طبيعة العمل في البنوك.

الممثلة في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02-04): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المستوى العلمي

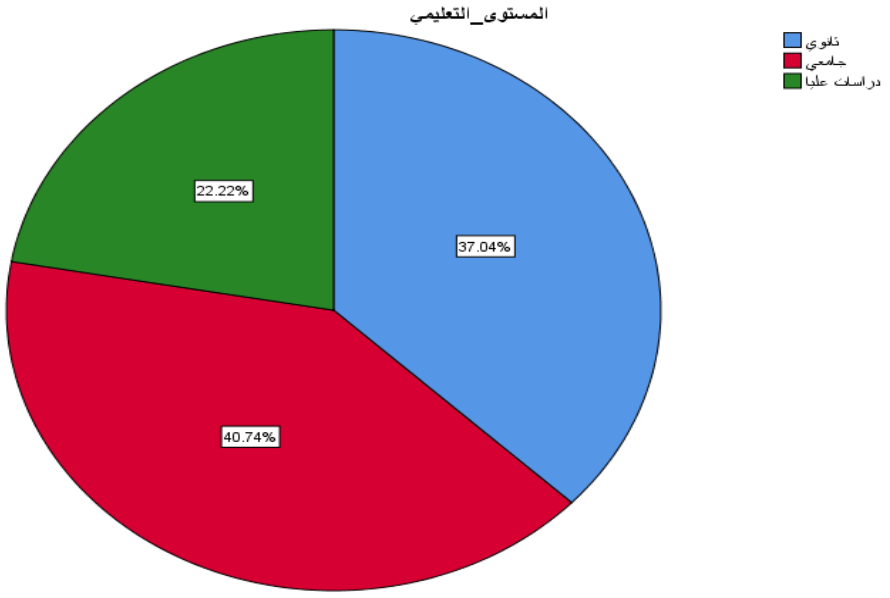

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

5- توزيع العينة حسب تخصص علمي

سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب تخصص علمي لأفراد العينة المستهدفة

الجدول رقم (02-08): توزيع العينة حسب تخصص علمي

الخبرة المكتسبة	التكرار	النسبة%
اقتصاد	**3**	**5.6**
محاسبة	**14**	**25.9**
مالية	**19**	**35.2**
بنوك	**12**	**22.2**
إدارة أعمال	**6**	**11.1**
المجموع	**54**	**100.0**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتبين من الجدول فيما يتعلق في توزيع عينة الدراسة حسب هذا المتغير فإننا نلاحظ 35.20% بالنسبة لشهادة مالية وبعدها شهادة المحاسبة بنسبة 25.90 % وتليها كل من شهادة البنوك وشهادة ادارة اعمال بنسبة 12 % و06 % على توالي وفي الاخير تأتي شهادة الاقتصاد بنسبة 5.60 % حسب ما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02-05): توزيع عينة الدراسة حسب متغير تخصص علمي

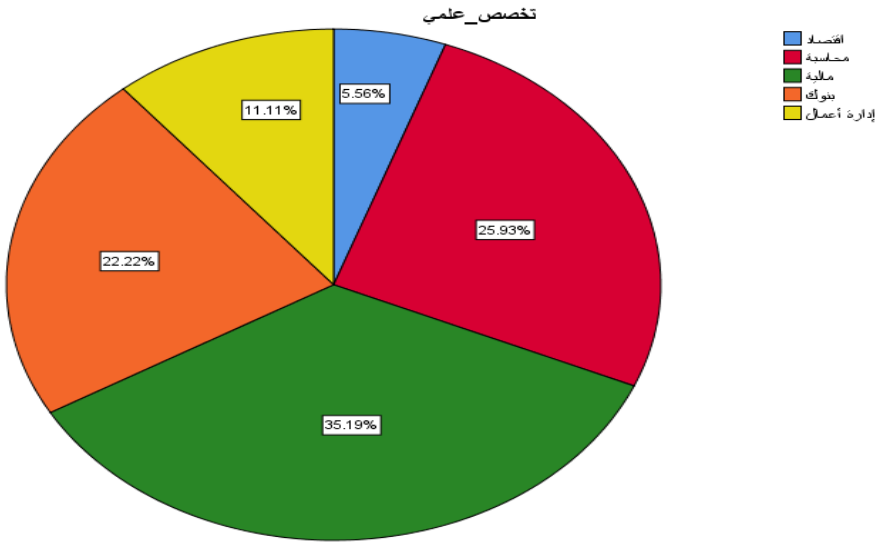

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

. 6- توزيع العينة حسب المؤسسة الذين يعملون فيها

سنوضح في الجدول الموالي التوزيع حسب المؤسسة الذين يعملون فيها لأفراد العينة المستهدفة

الجدول رقم(02-09): توزيع العينة حسب المؤسسة الذين يعملون فيها

الخبرة المكتسبة	التكرار	النسبة%
CNEP	**9**	**16.7**
BADR	**12**	**22.2**
CPA	**7**	**13.0**
BDL	**13**	**24.1**
BNA	**13**	**24.1**
المجموع	**54**	**100.0**

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتبين من الجدول فيما يتعلق في توزيع عينة الدراسة حسب هذا المتغير فإننا نلاحظ 24.10% بالنسبة لبنك BDL وBNA فهم متساوون في النسبة وبعدها بنك BADR بنسبة 22.20 % وتليها كل من بنك CNEP وبنك CPA بنسبة 16.70 % و13 % على توالي حسب ما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم: (02-06): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤسسة الذين يعملون فيها

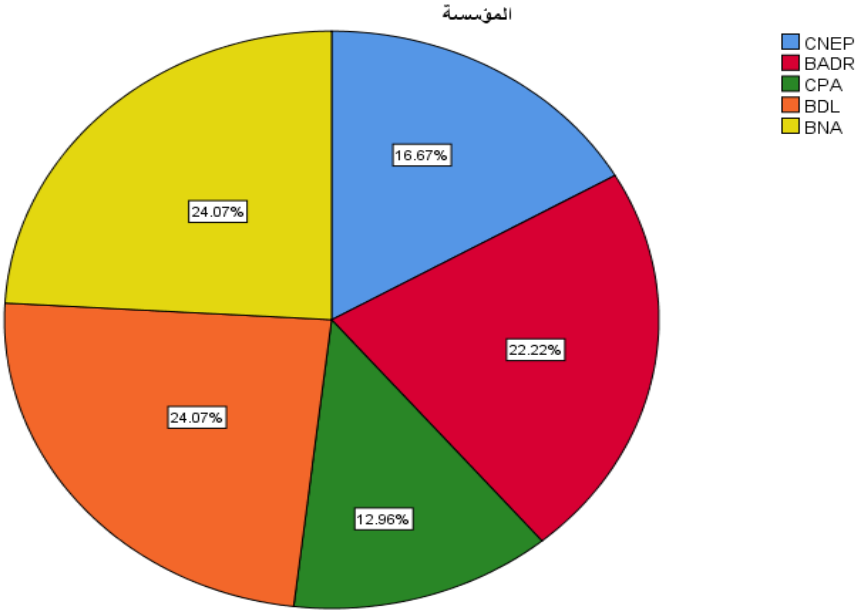

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

7- تحليل اسئلة المحور الاول: سنوضح في الجدول الموالي التوزيع تحليل اسئلة المحور الاول

الجدول رقم (02-10): تحليل اسئلة المحور الاول

رقم العبارة	العبارة	نسبة% نعم	نسبة % لا
1	هل تعتقد أن البنك الذي تعمل فيه يولي أهمية كافية لإدارة المخاطر البنكية؟	70.4	29.6
2	هل تعتقد أن هناك نظام فعال لتحليل و تقيم المخاطر في البنك ؟	59.3	40.7
3	هل تشعر أن البنك يتبع سياسات و إجراءات ملائمة للتعامل مع المخاطر المكتشفة ؟	79.6	20.4
4	هل البنك يقدم التدريب و التوعية اللازمة للموظفين بشأن إدارة المخاطر البنكية ؟	51.9	48.1
5	هل البنك يجري تقيما منتظما لفعالية إدارة المخاطر البنكية بشكلعام؟	75.9	24.1

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتبين من الجدول فيما يتعلق في اسئلة ان اغلب افراد العينة كانت اجابتهم بنعم وهذا دال على اهمية المخاطر بالنسبة للموظفي البنوك محل الدراسة .

المبحث الثاني : عرض وتحليل نتائج الإستبيان

عرض نتائج البحث وتحليلها وتفسيرها للإجابة عن التساؤلات الفرعية للدراسة، وفي الأخير سنقوم باختبار الفرضيات التي تبنيناها في الدراسة وتفسيرها.

المطلب الاول: الصدق و الثبات و الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

قام الباحث بدراسة ثبات وصدق الاستبيان عن طريق التحكيم، معتمدا معامل ألفا كرونباخ Cronbach Alpha و طريقة معاملات الارتباط Pearson Corrélation.

1- الثبات الداخلي لفقرات محاور الاستبيان باستخدام معامل Cronbach Alpha: لاختبار مدى توفر الثبات بين الإجابات عن أسئلة الاستبيان تم استخدام معامل الثبات Cronbach Alpha، أين تم تطبيقه على جميع محاور الاستبيان، وتعتبر القيم المقبولة إحصائيا لهذا المعامل 60% فما فوق.

الجدول (02-11): معامل الثبات Alpha cronbach للمحاور

الرقم	المحاور	عدد الفقرات	Alpha cronbach
01	**أهمية إدارة المخاطر البنكية**	07	0.941
02	**تأثير آلية الحوكمة**	07	0.919
	جميع الفقرات	14	0.965

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل الاستبيان العام مرتفع بلغ (0.973)، وهي القيمة الأكبر من معدل المعيار (0.6) و هذا يعني أن الدراسة بشكل عام تتمتع بالثبات الممتاز. أو بصفة أخرى 96% من العينة المختارة سيكونون ثابتين في الإجابتهم في حالة ما إذا تم إستجوابهم من جديد وفي نفس الظروف، وهي نسبة توضح مصداقية النتائج التي يمكن إستخلاصها.

2- صدق الاتساق الداخلي: يعتبر صدق الاتساق الداخلي أحد مقاييس صدق أداة الدراسة، حيث يقيس مدى تحقق الأهداف التي تسعى الأداة الوصول إليها، ويبين صدق الاتساق الداخلي مدى ارتباط كل عبارة بالدرجة الكلية لعبارات المحور مجتمعة، والجداول التالية توضح ذلك:

2-1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول : **أهمية إدارة المخاطر البنكية**

يبين الصدق الداخلي لفقرات هذا المحور و الجدول يوضح مدى صدق فقرات المحور الأول .

الجدول(02-12) : صدق وثبات فقرات المحور الأول : أهمية إدارة المخاطر البنكية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	هناك رقابة دائمة على العمليات والأنشطة اليومية للبنك.	0.928**	0.01
02	يحتفظ البنك بمستوى كاف من الاحتياطيات النقدية والاصول السائلة.	0.940**	0.01
03	هناك توافق مع اللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر	0.894**	0.01
04	يقوم البنك بالتدريب الدوري للموظفين وتمكينهم من مواكبة التطورات في العمل البنكي.	0.886**	0.01
05	يفصح البنك بشكل دوري عن مستوى سيولته لدى الجهات الرقابية.	0.692**	0.01
06	هناك تواصل فعال بين مختلف العمال والدرجات داخل البنك.	0.695**	0.01
07	هناك متابعة دورية ويومية لمختلف أنشطة البنك من المدراء	0.940**	0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Corrélation بين كل عبارة من عبارات محور أهمية إدارة المخاطر البنكية والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) وهذا يعني أن فقرات المحور تحتوي على مستوى عالي من الدقة مما يدل على صدق محاور الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

3-1- الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: تأثير آلية الحوكمة

يبين الصدق الداخلي لفقرات هذا المحور والجدول يوضح مدى صدق فقرات المحور الأول.

الجدول(02-13) : صدق وثبات فقرات المحور الثاني : تأثير آلية الحوكمة

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
08	تتم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعين داخليين وخارجين بصفة سليمة و دورية.	0.907**	0.05 و0.01
09	يضع البنك خطط وإستراتيجيات لمواجهة المخاطر المحتملة.	0.539**	0.05 و0.01
10	تسمح اليات الحوكمة باكتشاف والتنبؤ بالمخاطر على مستوى البنك	0.867**	0.05 و0.01
11	تعمل اليات الحوكمة على اكتشاف نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية	0.918**	0.05 و0.01
12	يسمح دمج الحوكمة وإدارة المخاطر، للوحدة للمؤسسة بتحسين اتخاذ القرار وخلق القيمة و تحسين الميزة التنافسية	0.573**	0.05 و0.01
13	يسمح تطبيق الحوكمة بتوفير نظم داخلية قوية وعمليات تدقيق فعالة للحد من حلات الغش والتزوير والاحتيال	0.949**	0.05 و0.01
14	يعتبر مستوى الشفافية عاليا في الإبلاغ عن المخاطر في البنك	0.907**	0.05 و0.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS.

من خلال الجدول أعلاه نجد معاملات الارتباط Pearson Corrélation بين كل عبارة من عبارات محور تأثير آلية الحوكمة والدرجة الكلية للمحور دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01) و (0.05) وهذا يعني أن فقرات المحور تحتوي على مستوى عالي من الدقة مما يدل على صدق محاور الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

3-3- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة: سنوضح في الجدول الموالي صدق و ثبات محاور الاستبيان، من خلال حساب معامل صدق الارتباط لكل محور.

الجول رقم (02-14) :معامل الارتباط بين كل محاور الدراسة

الفقرات	الإحصائيات	تقارير حول: أهمية إدارة المخاطر البنكية	الدلالة الإحصائية
تأثير آلية الحوكمة	معامل بيرسون	.945	دالة إحصائيا
	مستوى الدلالة	.000	
	حجم العينة	54	
** مستوى الدلالة (a=0.01).			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على نتائج SPSS

يتضح من الجدول السابق أن أغلبية معامل الارتباط كانت المحور الأول أهمية إدارة المخاطر البنكية والمحور الثاني تأثير آلية الحوكمة ذو دالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.01)، وهذا يعني أن فقرات المحورين تحتوي على مستوى عالي من الدقة مما يدل على صدق محاور الاستبيان لقياس الهدف الذي وضع من أجله.

المطلب الثاني: تحليل محاور مجتمع العينة

تمثل الجداول الموالية نتائج استخدام المؤسسة محل الدراسة، وهذا بالاعتماد على الإحصاء الوصفي الاستدلالي الوسط الحسابي و الانحراف المعياري.

المحور الأول: أهمية إدارة المخاطر البنكية.

الجدول رقم (02-15): محور أهمية إدارة المخاطر البنكية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب	درجة التقييم
01	هناك رقابة دائمة على العمليات و الأنشطة اليومية للبنك.	2.870	1.22	7	محايد
02	يحتفظ البنك بمستوى كاف من الاحتياطيات النقدية والاصول السائلة.	3.074	1.17	2	محايد
03	هناك توافق مع اللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر	3.055	1.15	3	محايد
04	يقوم البنك بالتدريب الدوري للموظفين و تمكينهم من مواكبة التطورات في العمل البنكي.	3.055	.998	4	محايد
05	يفصح البنك بشكل دوري عن مستوى سيولته لدى الجهات الرقابية.	2.907	.895	6	محايد
06	هناك تواصل فعال بين مختلف العمال و الدرجات داخل البنك.	2.963	.845	5	محايد
07	هناك متابعة دورية و يومية لمختلف أنشطة البنك من المدراء	3.074	1.17	1	محايد
	الدرجة كلية	3.00	1.069		محايد

مصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية والانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال محور أهمية إدارة المخاطر البنكية. أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.00) وانحراف معياري (1.06) وهذا يدل على أن مجال محور أهمية إدارة المخاطر البنكية. جاء بدرجة محايد.

المحور الثاني: تأثير آلية الحوكمة.

الجدول رقم (02-16): محور تأثير آلية الحوكمة

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	انحراف المعياري	الترتيب	درجة التقييم
08	تتم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعين داخليين و خارجين بصفة سليمة و دورية.	3.074	1.17	4	محايد
09	يضع البنك خطط و إستراتيجيات لمواجهة المخاطر المحتملة.	3.666	.890	2	موافق
10	تسمح اليات الحوكمة باكتشاف والتنبؤ بالمخاطر على مستوى البنك	3.055	.998	6	محايد
11	تعمل اليات الحوكمة على اكتشاف نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية	3.129	1.08	3	محايد
12	يسمح دمج الحوكمة وإدارة المخاطر ، للوحدة للمؤسسة بتحسين اتخاذ القرار و خلق القيمة و تحسين الميزة التنافسية	3.740	.914	1	موافق
13	يسمح تطبيق الحوكمة بتوفير نظم داخلية قوية وعمليات تدقيق فعالة للحد من حلات الغش والتزوير والاحتيال	2.870	1.22	7	محايد
14	يعتبر مستوى الشفافية عاليا في الإبلاغ عن المخاطر في البنك	3.074	1.17	5	محايد
	الدرجة كلية	3.230	1.067		محايد

مصدر :من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من الجدول السابق الذي يعبر عن متوسطات الحسابية والانحرافات معيارية لاستجابة الأفراد العينة الدراسة على المجال محور تأثير آلية الحوكمة أن المتوسط الحسابي للدرجة كلية (3.23) وانحراف معياري (1.06) وهذا يدل على أن مجال محور تأثير آلية الحوكمة جاء بدرجة محايد.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات بالانحدار البسيط

يتم إختبار و تحليل الإنحدار الخطي البسيط للتحقق من الفرضيتين و أي منها محققة

1_ تحليل الانحدار البسيط

H_0: لا يوجد علاقة بين أهمية إدارة المخاطر البنكية و تأثير آلية الحوكمة عند مستوى الدلالة (α=0.05).

H_1: يوجد علاقة بين أهمية إدارة المخاطر البنكية و تأثير آلية الحوكمة عند مستوى الدلالة (α=0.05).

الجدول رقم (02-18): نتائج تحليل التباين للانحدار للفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	40.638	1	40.638	437.357	.000
الخطأ	4.832	52	.093		
المجموع الكلي	45.469	53			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss

*مستوى الدلالة (α=0.05)

الجدول رقم (02-19): تقدير النموذج ومعامل التحديد والارتباط للفرضية الرئيسية

معامل التحديد R^2	$0.89 \backsimeq 0.894$
معامل الارتباط R	0.945
تقدير النموذج	$\boldsymbol{Y = -0.210 + 0.994X1 + ei}$

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج.spss

نجد أن معامل الارتباط بين محور أهمية إدارة المخاطر البنكية و محور تأثير آلية الحوكمة ككل تبلغ قيمته (0.945) وهذا يدل على وجود ارتباط موجب بين المتغيرين، كما نلاحظ أن معامل التحديد يساوي (0.89) وهذا يعني أن 89% من التغيرات التي تحل محور تأثير آلية الحوكمة يفسرها محور أهمية إدارة المخاطر البنكية والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الأخطاء العشوائي.

ولدينا حسب الجدول قيمة F المحسوبة تقدر بـ (437.357)، وبما أن قيمة دلالة الاختبار هي (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 تعني وجود دلالة إحصائية.

ملاحظة: وبناء عليه، نقبل الفرضية البديلة H1 ونرفض الفرضية الصفريةH0
التي تأكد على وجود علاقة بين محور أهمية إدارة المخاطر البنكية و محور تأثير آلية الحوكمة من وجهة نظر موظفي بنوك التجارية لولاية تيارت

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل الذي حاولنا من خلاله التعرف على ما إذا كانت الحوكمة المصرفية تساهم في تقليل المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للوكالات البنكية التجارية محل الدراسةBADR) ، CPA، BNA، BDL، .(CNAPوذلك من خلال تصميم استبيان مكون من متغيرات فرعية لمحاور نموذج الدراسة، حيث قدر حجم عينة54 فردا،«SPSS"، وتم تحليل بيانات الاستبيان عن طريق برمجية الإحصائي تمت الاستعانة بأساليب الإحصاء الوصفي وأساليب الإحصاء الاستدلالي.

وقد تم التوصل إلى أن الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة تطبق مبادئ الحوكمة إلى حد ما، وهذا ما ينعكس بشكل واضح ومباشر على إدارة المخاطر وفعالية الأداء فيها، كما أنه لا يوجد أثر إيجابي لمبدئي حماية حقوق المساهمين والاعتراف بدور أصحاب المصالح على تقليل المخاطر فيها، وبالتالي يجب على الوكالات البنكية التجارية محل الدراسة العمل على تفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة لما لها من أثر إيجابي على إدارة المخاطر وعلى الأداء.

خاتمة

تُعد إدارة المخاطر في القطاع البنكي عنصراً حيوياً لضمان حوكمة فعالة للمصارف التجارية. في ظل تعقيدات السوق المالية والتغيرات الاقتصادية المستمرة، تصطدم البنوك بأنواع متعددة من المخاطر التي يجب أن تُدار بكفاءة لضمان الاستقرار المالي وحماية أموال الزبائن والمستثمرين و من بين المخاطر التي تواجهها البنوك: المخاطر الائتمانية : المرتبطة بإمكانية فشل المدينين في تسديد القروض؛ المخاطر التشغيلية : المتعلقة بالإجراءات الداخلية للبنك وقدرته على مواجهة العقبات والأزمات؛ المخاطر السوقية : الناجمة عن تذبذبات الأسواق المالية وتقلبات أسعار الفائدة وأسعار العملات؛ بالإضافة إلى المخاطر القانونية والتنظيمية، المتعلقة بالتزام البنك بالقوانين والأنظمة المالية.

لكي تكون إدارة المخاطر البنكية مؤثرة، من الضروري أن تعتمد البنوك نظام حوكمة متين يشتمل على مجموعة من السياسات والإجراءات والأساليب المدروسة. وينبغي لهذا النظام أن يوفر الإرشادات اللازمة للتحكم في المخاطر بطريقة متكاملة، وأن يوضح الأدوار ويوزعها بين الأعضاء الإداريين والتنفيذيين، وأن يدعم الوضوح والمحاسبة داخل البنك. وعلى المستوى الأعلى، يجب على الجهات الرقابية والتنظيمية التأكد من أن البنوك تلتزم بالمعايير والمتطلبات الخاصة بالحوكمة وإدارة المخاطر. وقد يشمل دور هذه الجهات فحص وتقييم الأنظمة المصرفية للتحقق من كفاءة الإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر ومدى الالتزام بالمعايير الاحترافية. حيث يجب الإشارة إلى أن إدارة المخاطر لا تُعد عملية جامدة أو نهائية، بل هي عملية ديناميكية تتطلب متابعة دقيقة وتطوير مستمر.و من الضروري للبنوك أن تظل مُحدثة بشأن التغيرات في المخاطر المالية، وأن تقوم بتحديد وتقييم المخاطر الجديدة، وأن تتخذ الإجراءات المناسبة لإدارتها بفعالية

بشكل عام تُشكل إدارة المخاطر والحوكمة البنكية دعامتين أساسيتين للنظام المالي،و تُعتبر الكفاءة في إدارة المخاطر البنكية كعنصر أساسي لحوكمة البنوك التجارية ضرورية للحفاظ على استقرار النظام المالي ولحماية المصالح المالية للمؤسسات وعملائها. تتطلب هذه العملية التزامًا مستمرًا من قبل الإدارات المصرفية ومجالس الإدارة والهيئات الرقابية لتحسين الممارسات وتطوير الأطراف الرقابية المتعلقة بإدارة المخاطر.

ووفقاً للدراسات، هناك علاقة موجبة بين الالتزام بمبادئ الحوكمة وتقدم إدارة المخاطر في البنوك، حيث يُساهم الالتزام بهذه المبادئ في تعزيز فعالية إدارة المخاطر وبناء الثقة لدى المساهمين والمودعين والمعنيين.

وقد تطرقنا في دارستنا الى الدور الذي تلعبه الحوكمة في إدارة المخاطر المالية في البنك،و لإبراز هذا الدور قمنا بد راسة تطبيقية في البنوك التالية : CNEP . BADR. CPA. BDL. BNAللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتي تتمحور حول كيفية مساهمة تفعيل إدارة المخاطر البنكية في حوكمة البنوك التجارية ؟

أولا: اختبار الفرضيات.

الفرضية الأولى: هناك رقابة دائمة على العمليات والأنشطة اليومية للبنك، نؤكد صحة الفرضية من خلال نتائج الاستبيان التي تؤكد ذلك حيث ان ما نسبته 42.6% وافقوا على ذلك وهي أعلى نسبة.

كما يمكن القول إن البنوك محل الدراسة لم تحترم اللوائح المتعلقة بالاحتفاظ بالسيولة حيث بلغت نسبة عدم الموافقة 48.1 %وهي أعلى نسبة.

الفرضية الثانية: تتم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعين داخليين وخارجيين بصفة سليمة ودورية وهذا ما أشارت إليه نتائج الاستبيان حيث ما نسبته 37 %تشير إلى التوافق مع العبارة.

الفرضية الثالثة: تعتمد إدارة المخاطر على التدقيق والشفافية في عرض القوائم المالية مما يساهم في تفعيل إدارة المخاطر، يمكن تأكيد هذه الفرضية وذلك حسب ما حدده معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية أنه إذا توفرت أربعة أركان وهي المدقق الداخلي والمدقق الخارجي ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق تعمل باستقلاليه وشفافية تكون إدارة المخاطر البنكية فعالة وتكون صمام امان لعمل البنك.

ثانيا: نتائج الدراسة.

؛ مبادئ الحوكمة مطبقة في البنوك الجزائرية كالشفافية والرقابة والاستقلالية.

؛ يتم التعامل مع المخاطر بوضع إستراتيجيات لتفاديها والعمل وفق نظم رقابية.

؛ البنوك محل الدراسة لا تطبق اللوائح التي وضعتها الهيئات التنظيمية بصفة جيدة وكلية.

؛ تكتسي الحوكمة أهمية بالغة في إدارة المخاطر في البنوك حيث أن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يؤدي إلى حسن إدارة المخاطر وضبطها والتحكم فيها.

؛ إدارة المخاطر هي المسؤولة عن التعامل مع مختلف المخاطر من خلال المراقبة والمتابعة الدائمة واكتشاف أسباب المخاطر و تقييمها ثم تحليل طبيعتها ثم معالجتها والتحكم بها.

؛ للحوكمة دور مهم في تقييم مستوى المخاطر الذي يمكن أن يتحملها البنك وتعزيز قيمة المساهمين وزيادة القدرة على التنافس.

؛ الحوكمة تضمن النزاهة المهنية لجميع العاملين في البنك وعلى جميع المستويات.

؛ للحوكمة دور كبير في التنمية الاقتصادية وتفادي الأزمات.

؛ للإدارة المخاطر دور فعال ومهم في رفع معدلات الاستثمار من طرف المساهمين والمودعين من جهة وزيادة رقابتهم على الأداء من جهة أخرى مما ينتج عنه حماية لحقوقهم وزيادة الثقة بينهم.

؛ إدارة المخاطر هي الجوهر والركيزة الأساسية للعمل الإداري في البنوك.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

بناء على نتائج الدراسة المتوصل اليها يمكننا صياغة التوصيات والاقتراحات التالية:

؛ مواكبة العصرنة واتخاذ استراتيجيات فعالة لتجنب المخاطر.

؛ كثرة الدورات التكوينية في مجال المخاطر البنكية وحملات تحسسية للعمال دورية.

؛ الرقابة داخل المؤسسات وتطبيق اليات فعالة لتقليل من المخاطر بصفة عامة.

؛ اساس أي خطر في البنك نقص الرقابة.

؛ خلق شبكة الكترونية بين مختلف الادارات لتمكن من الاطلاع على مختلف المعلومات الممكنة يعزز دور الحوكمة في الشفافية.

؛ رفع مستوى العمال لتقديم مردودية جيدة وتكوينهم بجدية خاصة الذين يتم ادراجهم في مناصب حساسة كمنصب مراقب.

؛ وضع مصالح متخصصة في ادارة المخاطر، وتطوير النظام المصرفي من خلال البرامج واستراجيات الرقابة وتنويع المنتجات البنكية والخدمات.

؛ تحقيق التنسيق والتكامل بين كل من ادارة المخاطر والتدقيق الداخلي مع ضمان استقلالية كل واحد منهما.

ثالثا :آفاق الدراسة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بجوانب الموضوع النظرية والميدانية قدر الإمكان. وختاما لهذا الموضوع يمكن أن نتقدم بهذه المقترحات التي نأمل أن تنال حقها مستقبلا:

؛ حوكمة البنوك ودورها في الحد من المخاطر البنكية.

؛ دور البنوك الإسلامية في تفعيل الحوكمة وواقعها.

؛ حوكمة البنوك الإسلامية ودورها في استقرار السوق المالي.

؛ إستراتيجية إدارة المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية(دراسة حالة).

؛ تأثير تطبيق الحوكمة الرشيدة على أداء البنوك التجارية في الجزائر (دراسة مقارنة).

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1.الكتب:

- بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، إدارة المخاطر، دار النشر الوراق الأردن، الطبعة الأولى
- نبيل حشاد، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية بيروت، لبنان
- حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار النشر اليازوري.
- طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم – المبادئ – التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- صلاح حسن السيسي، البنوك والمصارف ومنظمات الأعمال ' معايير حوكمة المؤسسات المالية '، دار الكتاب الحديث، أولاد فايت، الجزائر.

2.المذكرات والأطروحات:

- أميرة بن مخلوف، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي، أطروحة دكتورة 2016/2015 , جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- بركات سارة، دور تطبيق الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، أطروحة دكتورة 2015/2014 , جامعة محمد خيضرة، بسكرة، الجزائر.
- بولمعيز فضيلة، أثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، مذكرة ماستر 2018/2017 , جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، الجزائر
- هيفاء غانية،إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات بازل 2 و 3 دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية وكالات الوادي،مذكرة ماستر 2015/2014،جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر
- . مهني بشرى، أساليب وسياسات إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية _وكالة المسيلة_, مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر
- نادية قبايلي، دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

- صلاح الدين زدايرية، الطيب كلاع، دور الحوكمة في إدارة المخاطر المالية، مذكرة ماستر 2022/2021, جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- عنيشل محمد، واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل (دراسة ميدانية لعينة من وكالات البنوك العاملة في ولاية غرداية BNA، CNEP، ALBARAKA, BADR) مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي ' تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة غرداية ' الجزائر
- عثماني ميرة، أهمية تطبيق الحوكمة في البنوك وأثرها على البيئة الأعمال، مذكرة ماجيستر 2012/2011 , جامعة المسيلة، الجزائر
- عيشل محمد، واقع تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية وفق مقررات لجنة بازل، مذكرة ماستر 2017/2018 , جامعة غرداية، الجزائر.

3.المجلات:

- بوعمامة علي، زايد مراد، المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجزائر 3
- بلخوجة الزهرة، قويدر الويزة، إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل 3_ دراسة ميدانية لمديرية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية المدية، مجلة البحوث والدراسات العلمية.
- بالعورة هجيره، بن رجم محمد خميسي، حوكمة المنظومة المصرفية الجزائرية مدخل لتطوير إدارة المخاطر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير ة العلوم التجارية، سوق أهراس.
- طلال زغبة، محاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين أداء البنوك ' دراسة عينة من البنوك التجارية ' مجلة الدراسات والمحاسبية والإدارية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.
- طيب داودي، بن الزاوي عبد الرزاق، أهمية الحوكمة في تفعيل الرقابة على شركات التأمين التعاوني، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة.
- معاريف محمد، شيخي مختارية، الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك، مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر.
- سليمة بن حسين، الحوكمة ... دراسة في المفهوم، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر
- عبد الرؤوف حلواجي، قواعد الحذر في تسيير المخاطر البنكية في القانون الجزائري، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي
- عزالدين نشاد وآخرون، المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها، مجلة التحولات الاقتصادية، الجزائر

❖ خولة قرة، مقدم عسيرات، تحديات حوكمة الجهاز المصرفي الجزائري في ضوء التوجهات المصرفية العالمية، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عماري ثليجي، الأغواط، الجزائر.

4.المطبوعات الدراسية:

❖ صحراوي جمال الدين، محاضرات في مقياس الإستراتيجية المالية وحوكمة البنوك، السنة الثانية ماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت 2023\2024.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون -تيارت-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

إستبيان دراسة ميدانية

لقد تم اعداد هذا الاستبيان في إطار انجاز مذكرة ماستر أكاديمي في علوم المالية واالمحاسبة , تخصص مالية وبنوك موسومة بـ " فعالية إدارة المخاطر كآلية من آليات الحوكمة البنكية " بهدف التعرف على دور الحوكمة المصرفية في التقليل من المخاطر وتحقيق فعالية الأداء للبنك .لذا أرجو من سيادتكم الإجابة على عبارات الاستبيان وذلك بوضع علامة (X) أمام جميع العبارات، وفي الخانة التي تعبر عن وجهة نظركم بصدق وموضوعية.

علما بان الغاية من إجراء هذه الدراسة، غاية علمية بحتة وسوف يتم التعامل مع إجاباتكم وفقا لقواعد الأمانة والنزاهة العلمية والسرية، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شكرا مسبقا لحسن تعاونكم.

من إعداد الطلبة: **تحت إشراف :**د .عصام بعلاش

-بطاهر عبد الكريم.

-صحراوي عبد النور شرف الدين.

السنة الجامعية : 2023/2024

الجزء الأول:البيانات الشخصية.

1.الجنس:

ذكر

أنثى

2.الفئة العمرية:

25-30 ☐ 31-40 ☐

41-50 ☐ أكبر من 50 سنة ☐

3.المستوى العلمي:

ثانوي ☐ جامعي ☐ دراسات عليا ☐

4.التخصص العلمي:

اقتصاد ☐ محاسبة ☐ مالية ☐

بنوك ☐ إدارة أعمال ☐ أخرى ☐

5الخبرة:

أقل من 5 سنوات ☐ من 6 إلى10 س ☐

من 11 إلى 15 سنة ☐ أكثر من 16 ☐

6.إسم المؤسسة الذين يعملون فيها

.....

الجزء الثاني :محاور الدراسة.

المحور الأول: المخاطر البنكية

رقم العبارة	العبارة	نعم	لا
1	هل تعتقد أن البنك الذي تعمل فيه يولي أهمية كافية لإدارة المخاطر البنكية ؟		
2	هل تعتقد أن هناك نظام فعال لتحليل و تقيم المخاطر في البنك ؟		
3	هل تشعر أن البنك يتبع سياسات و إجراءات ملائمة للتعامل مع المخاطر المكتشفة ؟		
4	هل البنك يقدم التدريب و التوعية اللازمة للموظفين بشأن إدارة المخاطر البنكية ؟		
5	هل البنك يجري تقيما منتظما لفعالية إدارة المخاطر البنكية بشكل عام ؟		

- هل لديك أي إقترحات أو توصيات لتحسين فعالية إدارة المخاطر البنكية ؟

-

-

-

-

-

-

-

-

المحور الثانى :

أولا : أهمية إدارة المخاطر البنكية

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	هناك رقابة دائمة على العمليات و الأنشطة اليومية للبنك.					
2	يحتفظ البنك بمستوى كاف من الاحتياطيات النقدية والاصول السائلة.					
3	هناك توافق مع اللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر					
4	يقوم البنك بالتدريب الدوري للموظفين و تمكينهم من مواكبة التطورات في العمل البنكي.					
5	يفصح البنك بشكل دوري عن مستوى سيولته لدى الجهات الرقابية.					
6	هناك تواصل فعال بين مختلف العمال و الدرجات داخل البنك.					
7	هناك متابعة دورية و يومية لمختلف أنشطة البنك من المدراء					

ثانيا : تأثير آلية الحوكمة

رقم العبارة	العبارة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	تتم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعين داخليين و خارجين بصفة سليمة و دورية.					
2	يضع البنك خطط و إستراتيجيات لمواجهة المخاطر المحتملة.					
3	تسمح اليات الحوكمة باكتشاف والتنبؤ بالمخاطر على مستوى البنك					
4	تعمل اليات الحوكمة على اكتشاف نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية					
5	يسمح دمج الحوكمة وإدارة المخاطر ، للوحدة للمؤسسة بتحسين اتخاذ القرار و خلق القيمة و تحسين الميزة التنافسية					
6	يسمح تطبيق الحوكمة بتوفير نظم داخلية قوية وعمليات تدقيق فعالة للحد من حلات الغش والتزوير والاحتيال					
7	يعتبر مستوى الشفافية عاليا في الإبلاغ عن المخاطر في البنك					

الجدول (02-01): الارتباط عند مستوى 0.01 لمحور أهمية إدارة المخاطر البنكية

Corrélations

		01محور	ف1	ف2	ف3	ف4	ف5	ف6	ف7
01محور	Corrélation de Pearson	1	.928**	.940**	.894**	.886**	.692**	.695**	.940**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
ف1	Corrélation de Pearson	.928**	1	.840**	.881**	.759**	.640**	.540**	.840**
	Sig. (bilatérale)	.000		.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
ف2	Corrélation de Pearson	.940**	.840**	1	.800**	.846**	.435**	.646**	1.000**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000		.000	.000	.001	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
ف3	Corrélation de Pearson	.894**	.881**	.800**	1	.667**	.752**	.388**	.800**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000		.000	.000	.004	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
ف4	Corrélation de Pearson	.886**	.759**	.846**	.667**	1	.554**	.650**	.846**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000		.000	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
ف5	Corrélation de Pearson	.692**	.640**	.435**	.752**	.554**	1	.419**	.435**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.001	.000	.000		.002	.001
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
ف6	Corrélation de Pearson	.695**	.540**	.646**	.388**	.650**	.419**	1	.646**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.004	.000	.002		.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
ف7	Corrélation de Pearson	.940**	.840**	1.000**	.800**	.846**	.435**	.646**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	.000	.001	.000	
	N	54	54	54	54	54	54	54	54

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

الجدول (02-01) الإرتباط عند مستوى 0.01 لمحور تأثير إدارة المخاطر على حوكمة البنوك التجارية

Corrélations

		02محور	8ف	9ف	10ف	11ف	12ف	13ف	14ف
02محور	Corrélation de Pearson	1	.907**	.539**	.867**	.918**	.573**	.949**	.907**
	Sig. (bilatérale)		.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
8ف	Corrélation de Pearson	.907**	1	.222	.846**	.879**	.228	.840**	1.000**
	Sig. (bilatérale)	.000		.107	.000	.000	.097	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
9ف	Corrélation de Pearson	.539**	.222	1	.234	.261	.865**	.494**	.222
	Sig. (bilatérale)	.000	.107		.089	.057	.000	.000	.107
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
10ف	Corrélation de Pearson	.867**	.846**	.234	1	.919**	.243	.759**	.846**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.089		.000	.076	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
11ف	Corrélation de Pearson	.918**	.879**	.261	.919**	1	.339*	.850**	.879**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.057	.000		.012	.000	.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
12ف	Corrélation de Pearson	.573**	.228	.865**	.243	.339*	1	.573**	.228
	Sig. (bilatérale)	.000	.097	.000	.076	.012		.000	.097
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
13ف	Corrélation de Pearson	.949**	.840**	.494**	.759**	.850**	.573**	1	.840**
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.000	.000	.000	.000		.000
	N	54	54	54	54	54	54	54	54
14ف	Corrélation de Pearson	.907**	1.000**	.222	.846**	.879**	.228	.840**	1
	Sig. (bilatérale)	.000	.000	.107	.000	.000	.097	.000	
	N	54	54	54	54	54	54	54	54

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

الجدول (02-03) الارتباط الكلي للمحاور

Corrélations

		محور01	محور02
محور01	Corrélation de Pearson	1	.945
	Sig. (bilatérale)		.000
	N	54	54
محور02	Corrélation de Pearson	.945	1
	Sig. (bilatérale)	.000	
	N	54	54

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.965	14

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.941	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.919	7

جداول توزيعات العينة

الجدول (02-04) توزيع العينة حسب الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	35	64.8	64.8	64.8
	انثى	19	35.2	35.2	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-05) توزيع العينة حسب الفئة العمرية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	25-30	3	5.6	5.6	5.6
	31-40	14	25.9	25.9	31.5
	41-50	21	38.9	38.9	70.4
	أكبر من 50 سنة	16	29.6	29.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-06) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	أقل من 5 سنوات	17	31.5	31.5	31.5
	من 6 إلى 10سنوات	6	11.1	11.1	42.6
	من 11 إلى 15 سنة	13	24.1	24.1	66.7
	أكثر من 16 سنة	18	33.3	33.3	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-07) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	20	37.0	37.0	37.0
	جامعي	22	40.7	40.7	77.8
	دراسات عليا	12	22.2	22.2	100.0

	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-08) توزيع العينة حسب المؤسسة التي يعملون بها

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	CNEP	9	16.7	16.7	16.7
	BADR	12	22.2	22.2	38.9
	CPA	7	13.0	13.0	51.9
	BDL	13	24.1	24.1	75.9
	BNA	13	24.1	24.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-09) توزيع العينة حسب التخصص العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقتصاد	3	5.6	5.6	5.6
	محاسبة	14	25.9	25.9	31.5
	مالية	19	35.2	35.2	66.7
	بنوك	12	22.2	22.2	88.9
	إدارة أعمال	6	11.1	11.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-10) نتائج التكرارات و حساب المتوسط الحسابي و الإنحراف المعياري لمحوري الدراسة(تحليل محاور العينة)

		هناك رقابة دائمة على العمليات و الأنشطة اليومية للبنك.	يحتفظ البنك بمستوى كافي من الاحتياطيات النقدية والأصول السائلة.	هناك توافق مع اللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر	يقوم البنك بالتدريب الدوري للموظفين و تمكينهم من مواكبة التطورات في تالعمل البنكي.	يفصح البنك بشكل دوري عن مستوى سيولته لدى الجهات الرقابية.	هناك تواصل فعال بين مختلف العمال و الدرجات داخل البنك.	هناك متابعة دورية يومية و لمختلف أنشطة البنك من المدراء	تتم مراجعة القوائم المالية قبل من مراجعين داخليين و خارجين بصفة سليمة و دورية.	يضع البنك و خطط إستراتيجيات لمواجهة المخاطر المحتملة.	تسمح اليات الحوكمة باكتشاف والتنبؤ بالمخاطر على مستوى البنك	تعمل اليات الحوكمة على اكتشاف نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية	يسمح دمج الحوكمة وإدارة المخاطر ، للوحدة للمؤسسة بتحسين اتخاذ القرار خلق و القيمة و تحسين الميزة التنافسية	يسمح تطبيق الحوكمة بتوفير نظم داخلية قوية وعمليات تدقيق فعالة للحد من حلات الغش والتزوير والاحتيال	يعتبر مستوى الشفافية عاليا في الإبلاغ عن المخاطر في ر البنك	
N	Valide	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54	54
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne	2.8704	3.0741	3.0556	3.0556	2.9074	2.9630	3.0741	3.0741	3.6667	3.0556	3.1296	3.7407	2.8704	3.0741	
Ecart type	1.22930	1.17925	1.15606	.99843	.89587	.84592	1.17925	1.17925	.89020	.99843	1.08239	.91497	1.22930	1.17925	

Table de fréquences

الجدول (02-11) جدول ترددات العبارات لمحوري الدراسة

هناك رقابة دائمة على العمليات و الأنشطة اليومية للبنك.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	6	11.1	11.1	11.1
	موافق	23	42.6	42.6	53.7
	غير موافق	22	40.7	40.7	94.4
	غير موافق تماما	3	5.6	5.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

يحتفظ البنك بمستوى كاف من الاحتياطيات النقدية والاصول السائلة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	4	7.4	7.4	7.4
	موافق	20	37.0	37.0	44.4
	محايد	1	1.9	1.9	46.3
	غير موافق	26	48.1	48.1	94.4
	غير موافق تماما	3	5.6	5.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

هناك توافق مع اللوائح المتعلقة بإدارة المخاطر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	4	7.4	7.4	7.4
	موافق	20	37.0	37.0	44.4

	محايد	1	1.9	1.9	46.3
	غير موافق	27	50.0	50.0	96.3
	غير موافق تماما	2	3.7	3.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

يقوم البنك بالتدريب الدوري للموظفين و تمكينهم من مواكبة التطورات في العمل البنكي.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	2	3.7	3.7	3.7
	موافق	17	31.5	31.5	35.2
	محايد	13	24.1	24.1	59.3
	غير موافق	20	37.0	37.0	96.3
	غير موافق تماما	2	3.7	3.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

يفصح البنك بشكل دوري عن مستوى سيولته لدى الجهات الرقابية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	2	3.7	3.7	3.7
	موافق	18	33.3	33.3	37.0
	محايد	17	31.5	31.5	68.5
	غير موافق	17	31.5	31.5	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

هناك تواصل فعال بين مختلف العمال و الدرجات داخل البنك.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	35.2	35.2	35.2
	محايد	19	35.2	35.2	70.4
	غير موافق	15	27.8	27.8	98.1
	غير موافق تماما	1	1.9	1.9	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

هناك متابعة دورية و يومية لمختلف أنشطة البنك من المدراء

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	4	7.4	7.4	7.4
	موافق	20	37.0	37.0	44.4
	محايد	1	1.9	1.9	46.3
	غير موافق	26	48.1	48.1	94.4
	غير موافق تماما	3	5.6	5.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

.تتم مراجعة القوائم المالية من قبل مراجعين داخليين و خارجين بصفة سليمة و دورية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	4	7.4	7.4	7.4
	موافق	20	37.0	37.0	44.4
	محايد	1	1.9	1.9	46.3
	غير موافق	26	48.1	48.1	94.4
	غير موافق تماما	3	5.6	5.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

.يضع البنك خطط و إستراتيجيات لمواجهة المخاطر المحتملة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	2	3.7	3.7	3.7
	موافق	5	9.3	9.3	13.0
	محايد	6	11.1	11.1	24.1
	غير موافق	37	68.5	68.5	92.6
	غير موافق تماما	4	7.4	7.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

تسمح اليات الحوكمة باكتشاف والتنبؤ بالمخاطر على مستوى البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	2	3.7	3.7	3.7
	موافق	17	31.5	31.5	35.2
	محايد	13	24.1	24.1	59.3
	غير موافق	20	37.0	37.0	96.3
	غير موافق تماما	2	3.7	3.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

تعمل اليات الحوكمة على اكتشاف نقاط الضعف في نظم الرقابة الداخلية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	2	3.7	3.7	3.7
	موافق	19	35.2	35.2	38.9
	محايد	6	11.1	11.1	50.0
	غير موافق	24	44.4	44.4	94.4
	غير موافق تماما	3	5.6	5.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

يسمح دمج الحوكمة وإدارة المخاطر ، للوحدة للمؤسسة بتحسين اتخاذ القرار و خلق القيمة و تحسين الميزة التنافسية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	2	3.7	3.7	3.7
	موافق	5	9.3	9.3	13.0
	محايد	4	7.4	7.4	20.4
	غير موافق	37	68.5	68.5	88.9
	غير موافق تماما	6	11.1	11.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

يسمح تطبيق الحوكمة بتوفير نظم داخلية قوية وعمليات تدقيق فعالة للحد من حلات الغش والتزوير والاحتيال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	6	11.1	11.1	11.1
	موافق	23	42.6	42.6	53.7
	غير موافق	22	40.7	40.7	94.4
	غير موافق تماما	3	5.6	5.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

يعتبر مستوى الشفافية عاليا في الإبلاغ عن المخاطر في البنك

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق تماما	4	7.4	7.4	7.4
	موافق	20	37.0	37.0	44.4
	محايد	1	1.9	1.9	46.3
	غير موافق	26	48.1	48.1	94.4
	غير موافق تماما	3	5.6	5.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-12) تحليل محور مدى فعالية إدارة المخاطر البنكية

هل تعتقد أن البنك الذي تعمل فيه يولي أهمية كافية لإدارة المخاطر البنكية ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	38	70.4	70.4	70.4
	لا	16	29.6	29.6	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

هل تعتقد أن هناك نظام فعال لتحليل و تقيم المخاطر في البنك ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	32	59.3	59.3	59.3
	لا	22	40.7	40.7	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

هل تشعر أن البنك يتبع سياسات و إجراءات ملائمة للتعامل مع المخاطر المكتشفة ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	43	79.6	79.6	79.6
	لا	11	20.4	20.4	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

هل البنك يقدم التدريب و التوعية اللازمة للموظفين بشأن إدارة المخاطر البنكية ؟

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	نعم	28	51.9	51.9	51.9
	لا	26	48.1	48.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

هل البنك يجري تقيما منتظما لفعالية إدارة المخاطر البنكية بشكل عام ؟

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

Valide	نعم	41	75.9	75.9	75.9
	لا	13	24.1	24.1	100.0
	Total	54	100.0	100.0	

الجدول (02-13) جدول المتغيرات

Variables introduites/éliminées

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	محور02	.	Introduire

الجدول (02-14) نتائج معاملات الإرتباط و التحديد

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	.945	.894	.892	.30482

الجدول (02-15) نتائج حساب معاملات فيشر و مربعات الإنحدار و درجة الحرية

ANOVA

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	40.638	1	40.638	437.357	.000
	de Student	4.832	52	.093		
	Total	45.469	53			

الجدول(02-16) معاملات الدراسة

Coefficients

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	-.210-	.159		-1.318-	.193
	محور02	.994	.048	.945	20.913	.000

الجدول (02-17) الإحصائيات الكلية للدراسة

Statistiques des résidus

	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type	N
Valeur prédite	1.0679	4.7586	3.0000	.87564	54
de Student	-.47741-	.79376	.00000	.30193	54

Valeur prévue standard	-2.206-	2.008	.000	1.000	54
Résidu standard	-1.566-	2.604	.000	.991	54

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية إدارة المخاطر كوسيلة من وسائل الحوكمة داخل البنوك التجارية، وذلك عبر دراسة تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على إدارة المخاطر البنكية في خمس بنوك تجارية وهي (BADR,CPA,BNA,CNEP,BDL) و في الجزء النظري من الدراسة تناولنا المفاهيم الأساسية للمتغيرات المدروسة والدور الذي تلعبه مبادئ الحوكمة في إدارة المخاطر البنكية، أما في الجانب التطبيقي فقد قمنا بتوزيع استبيانات على عينة من الدراسة واستخدمنا البيانات المجمعة للإجراء تحليلات إحصائية و اختبار الفرضيات بهدف الوصول إلى أهداف الدراسة. وقد استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي معتمدين على التحليل الدقيق توصلنا إلى أن هناك علاقة إيجابية ومتينة بين إدارة المخاطر وتطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، إدارة المخاطر، البنوك التجارية.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of risk management as a means of governance within commercial banks by examining the impact of applying governance principles on risk avoidance in five commercial banks (BADR, CPA, BNA, CNEP, BDL). In the theoretical part of the study the basic concepts was addressed of the studied variables and the role that governance principles play in bank risk management. In the applied aspect the questionnaires it has been distributed to a sample of the study and used data collected to conduct statistical analyses and test hypotheses in order to reach the study's objectives. The use of the descriptive and analytical approach based on careful analysis.it has been deduced that there is a positive and solid relationship between risk management and the application of the principles of governance in thoughtful banks.

Keywords : governance, risk management, commercial banks.